الجمهورية التونسية
وزارة البيئـــــة

المشروع السنوي للآداء
لسنة 2023
مهمـة البيئـة

27 ديسمبر 2022

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الفهـــرس

المحور الأول : تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة 4
2. برامج المهمة 8
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 9

المحور الثاني :تقديم برامج المهمة

البرنامج 1 : البيئة و التنمية المستدامة

1. تقديم البرنامج 14
2. أهداف و مؤشرات الاداء 17
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 29

البرنامج 9 : القيادة و المساندة

1. تقديم البرنامج 32
2. أهداف و مؤشرات الاداء 34
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 42

الملاحق:

-بطاقات المؤشرات

-بطاقات الفاعلين العموميين

-بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

المحور الأول: تقديم المهمـــــــة

1- استراتيجية المهمة:

تعمل مهمة البيئة على حماية النظم البيئية و المحافظة على الموارد الطبيعية و تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة و الحد من التلوث و تسهر على إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن السياسات والاستراتيجيات و المخططات الوطنية.

ونظرا لأهمية البعد الدولي للمسائل البيئية فإن مهمة البيئة تساهم في تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة 2030 وخاصة الأهداف 12 و 13 و14 و 15 ذات العلاقة بحماية البيئة.

و قد تجسد التزام تونس بالقضايا والرهانات البيئية على المستوى الدولي، خاصة من خلال المصادقة على عديد الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة نذكر منها بالخصوص:

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
- اتفاق باريس حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،

و قد تم تضمين الأهداف الاستراتيجية في مجال التغيرات المناخية في أفق سنة 2030 ضمن المساهمات المحددة وطنيا.

و في هذا الإطار شرعت وزارة البيئة في إعداد البلاغ الوطني الرابع حول التغيرات المناخية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية .

و عملا بالإتفاقية الأممية بشأن التنوع البيولوجي ريو 1992 ، قامت الوزارة بإعداد المخطط الوطني حول التنوع البيولوجي 2018-2030 .

كما شرعت تونس في تحيين برنامجها الوطني لمكافحة التصحر لعام 1998 وملائمته مع الإطار الإستراتيجي الجديد للفترة 2018-2030.

اما على المستوى الوطني فقد تم إدراج عدة محاور إستراتيجية في مخطط التنمية للفترة 2023-2025 تتعلق بالارتقاء بنوعية وجودة الخدمات البيئية خاصة في مجالات التطهير و التصرف في النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والسياحة

الأيكولوجية والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ومجابهة التغيرات المناخية والوقاية من التلوث ، والعناية بالشريط الساحلي، والتنمية المستدامة والتوعية البيئية .

كما تضمن برنامج الإصلاحات الكبرى الذي أعدته الحكومة للفترة القادمة 2023-2025 عدة إصلاحات في مجال حماية البيئة إلتزمت الوزارة بتجسيمها .

أما بالنسبة للوضع البيئي في الوقت الحالي فلا بد من الإشارة إلى وجود عديد النقاط الإيجابية التي يجب تدعيمها و البناء عليها، حيث تحققت خلال السنوات الأخيرة عديد المكاسب الهامة في المجال البيئي سواء في المجال التشريعي أو المؤسساتي و كذلك الإستراتجيات و البرامج.

على المستوى التشريعي تمثل أهم مكسب في الإرتقاء بالحق البيئي إلى حق دستوري ،هذا بالإضافة إلى سن عدة نصوص تشريعية و ترتيبية في مختلف المجالات البيئية ذات العلاقة بحماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية مثل التربة و الهواء و الموارد المائية و مقاومة التلوث و مختلف الإزعاجات الناتجة عن الأنشطة الصناعية و التجارية و النفايات الخطرة و تحسين البيئة الحضرية .

إضافة إلى هذا الجانب القانوني فإن الحق في بيئة سليمة قد ترسخ على المستوى المؤسساتي حيث نلاحظ تعدد المؤسسات المكلفة بحماية الحق في بيئة سليمة سواء على نطاق مركزي أو لامركزي .

مركزيا تم بعث عدة هياكل منها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة التي أحدثت سنة 1993 لدعم الإطار المؤسساتي لحماية البيئة و التأسيس للتنمية المستدامة .

كما تم تركيز العديد من الوكالات والمؤسسات التي تعنى بحماية البيئية و كذلك إدارات جهوية للبيئة في إتجاه لامركزية العمل البيئي .

لكن في مقابل ذلك هناك عديد النقاط السلبية التي تتمثل خاصة في تدهور الوضع البيئي في السنوات الأخيرة حيث تراجع مستوى جودة الحياة من حيث تدني النظافة العامة بالمناطق الحضرية و الريفية نتيجة إنتشار النفايات و خاصة نفايات الهدم و البناء و تعدد المصبات العشوائية و كذلك نقص العناية بالمناطق الخضراء و الجمالية الحضرية بالمدن و تراجع نجاعة المراقبة البيئية و محدودية المتابعة البيئية للأوساط الطبيعية و تعدد الإنتهاكات على المحيط .

بالإضافة إلى تردي منظومة تطهير المياه المستعملة، و منظومة التصرف في النفايات وما نتج عن ذلك من تداعيات على الصحة العامة و الجمالية الحضرية و سلامة المحيط . إلى جانب تفاقم التلوث الصناعي بأغلب المدن و الجهات لا سيما بالأقطاب الصناعية الكبرى مما تسبب في تدهور الموارد الطبيعية و تأثيرات سلبية على الوضع الصحي للسكان . إضافة إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي نتيجة الإنبعاثات الغازية المضرة بطبقة الأوزون .

كما يلاحظ قلة الوعي لدى المواطن بأهمية الحفاظ على البيئة و حماية المحيط ، و ضعف الثقافة البيئية وغياب مناهج تربوية التي تعنى بحماية البيئة و تكريس المواطنة البيئية .

كما أن ضعف التنسيق مع القطاعات الأخرى و غياب هيكل يعنى بالإحصائيات في المجال البيئي وعدم وجود تناغم كاف صلب الإطار التشريعي انجر عنه تشتت للمجهودات و غياب استراتيجية واضحة لسياسات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والجهوي.

تعتبر المرأة عنصرا أساسيا و فاعلا في القضايا البيئية و إشراكها في العمل البيئي هو جزء من الحل لإستدامة مجتمعاتنا بيئيا و إقتصاديا و إجتماعيا إلا ان مساهمة المرأة التونسية في المحافظة على البيئة و حمايتها من التلوث و في وضع السياسات الهادفة إلى تحقيق الإستدامة البيئية تعد ضعيفة و لا ترتقي إلى المستوى المطلوب حيث أن العديد من العوائق التي تحول دون المشاركة الفعالة و الكاملة للنساء في القضايا البيئية و في التنمية المستدامة منها خاصة

-ضعف تشريك المراة في صياغة السياسات و إتخاذ القرارات في مجال التصرف و المحافظة و الحماية و تجديد الموارد الطبيعية و في مراكز القرار و الهياكل المهتمة بحماية البيئة .

- عدم الأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء و مشاغلهن و لآرائهن و معارفهن و خصوصية مشاكلهن عند تصميم و إعداد و تنفيذ و تقييم السياسات و البرامج و المشاريع المعنية بالبيئة

- ضعف مشاركة النساء كعاملات أو رائدات أعمال في القطاعات الخضراء كالطاقة البديلة و إعادة تدوير النفايات و الزراعة الخضراء .

-عدم توفر الدراسات و البحوث التي تقيم هشاشة الوضعية الاقتصادية للنساء الريفيات و ذات الدخل المحدود تجاه تدهور البيئة و المخاطر الإيكولوجية.

كما أن هناك فرص عديدة لاستقطاب التمويلات اللازمة للبرامج والمشاريع التي تمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها بالخصوص التمويل المناخي.

كما تعتبر الجمعيات و المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة بالبيئة رافدا مهما لمجهودات الدولة في مجال المحافظة على البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة و تضطلع الجمعيات بدور هام في تنفيذ برامج التوعية و نشر الثقافة البيئية لدى المواطنين و تنفيذ المشاريع المحلية الهادفة إلى المحافظة على البيئة.

كما أن تشخيص واقع التنمية المستدامة يمكن من حوصلة جملة من التحديات التي يجب رفعها و هي التالية:

- التأسيس لأنماط إستهلاكية وإنتاجية مستديمة (الاقتصاد الأخضر)
- النهوض باقتصاد قوي ينبني على مبدأ الإنصاف، ضمان العدالة الاجتماعية ومقاومة التفاوت الجهوي
- التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية
- وضع مقومات لتهيئة ترابية متوازنة تعتمد على منظومة نقل ناجعة و مستديمة
- ضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين
- تطوير النجاعة الطاقية والنهوض بالطاقات المتجددة
- تطوير إمكانية التأقلم مع التغيرات المناخية
- التأسيس لمجتمع المعرفة
- تطويع الحوكمة لمزيد النهوض بالتنمية المستدامة .

و بناءا على هذا التشخيص للوضح البيئي يمكن بلورة الرؤية المستقبلية لمهمة البيئة على المدى المتوسط حول

" إرساء نظام بيئي مستدام في بلد مزدهر و محب للسلم، يتمتع سكانه بجودة حياة عالية، فيه تتظافر أدوار مختلف الفاعلين والمؤسسات و المجتمع المدني من أجل دعم حماية البيئة قصد ضمان العيش الكريم و الرفاهية لكل فرد ".

و قصد تنزيل هذه الرؤية على مستوى السياسات البيئية تم ضبط جملة من التوجهات الإستراتيجية للفترة القادمة 2023-2025 و التي ترتكز على ترسيخ إستدامة التنمية و

التحول نحو الإقتصاد الأخضر و تحسين جودة الحياة و مقاومة التلوث و صون المنظومات البيئية .

و تتمثل اهم التوجهات المرسومة خلال الفترة القادمة في:

المحور الأول : المساهمة في تحسين الإطار الحياتي للمواطن و ضمان جودة الحياة بجميع الأوساط و الجهات

المحور الثاني : حماية البيئة و المحافظة على الموارد الطبيعية و ترشيد التصرف فيها .

المحور الثالث : المساهمة في ترسيخ دعائم التنمية المستدامة

2- برامج المهمة:

تنقسم مهمة البيئة إلى برنامجين برنامج البيئة و التنمية المستدامة و برنامج القيادة و المساندة بالنسبة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة، و هو الذي يترجم السياسة العمومية للدولة في مجال حماية البيئة و المحافظة على الطبيعة و الحد من تدهور التنوع البيولوجي و مقاومة التلوث بكل أشكاله.

أما بالنسبة لبرنامج القيادة و المساندة الذي يقدم الدعم اللوجستي و التقني لفائدة برنامج البيئة و التنمية المستدامة لتحقيق الأهداف و النتائج المنشودة.

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023
حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقـــــة		ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة٪
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	36 000	36 097	97	٪0.27
	اعتمادات الدفع	36 000	36 097	97	٪0.27
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	5 520	6 825	1 305	٪23.64
	اعتمادات الدفع	5 520	6 825	1 305	٪23.64
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	235 705	360 555	124 850	52%
	اعتمادات الدفع	265 115	360 555	95 440	٪36
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	12 250	11 675	-575	-4.7%
	اعتمادات الدفع	12 340	11 085	-1 255	٪-10.17
المجموع	اعتمادات التعهد	318 885	415 152	96 267	30.2%
	اعتمادات الدفع	318 975	414 562	95 587	٪30

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023
حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج		ق م ت 2022(1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة٪
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	307 313	402 970	95 657	31
	اعتمادات الدفع	307 923	402 660	94 737	30.8
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	11 572	12 182	610	5.3
	اعتمادات الدفع	11 052	11 902	850	7.7
المجموع العام	اعتمادات التعهد	318 885	415 152	96 267	30.2
	اعتمادات الدفع	318 975	414 562	96 177	30

***دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية**

تبلغ تقديرات الميزانية المرصودة لمهمة البيئة لسنة 2023 ما قدره 562 414 أ د دفعا مقابل 975 318 أ د دفعا سنة 2022 أي بزيادة قدرها 587 95 أ د تمثل نسبة 30% .

و تفسر هذه الزيادة خاصة بتطور الإعتمادات االمرصودة لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة بنسبة 30.8 % مقارنة بسنة 2022 .

هذه الزيادة تهدف إلى تحقيق التوجهات الإستراتيجية للوزارة خاصة في مجال تحسين ظروف عيش المواطنين والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين خدمات التطهير و التصرف في النفايات و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. و كذلك المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية . و هو ما من شانه أن يسهم في بلوغ المؤشرات المنشودة في مجال التطهير و المتمثلة في نسبة الربط بشبكة التطهير بكل ولايات الجمهورية و المؤشر المتعلق بالترفيع في نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها ونقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025):
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	53 621	36 000	36 097	40 000	43 000
نفقات التسيير	8 160	5 520	6 825	8 200	9 840
نفقات التدخلات	1 153 802	265 115	360 555	383 800	396 160
نفقات الاستثمار	5 848	12 340	11 085	14 000	16 000
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 221 431	318 975	414 562	450 000	470 000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	1 226 361	322 030	418 210	454 000	475 000

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	**إنجازات 2021**	**ق م ت 2022**	**تقديرات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**
البرنامج 1: البيئة و التنمية المستدامة	295 659	310 978	406 308	441 000	460 000
برنامج2: الشؤون المحلية	922 315	-	-	-	-
البرنامج 9: القيادة والمساندة	8 387	11 052	11 902	13 000	15 000
المجموع	**1 226 361**	**322 030**	**418 210**	**454 000**	**475 000**

***باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

من المتوقع أن تتطور ميزانية مهمة البيئية بنسبة 29% سنة 2023 و بنسبة 8 %سنة 2024 و بنسبة 4% سنة 2025. هـذه الزيادة تهم بالأساس برنامج البيئة والتنمية المستدامة.هذه الزيادات موجهة أساسا لتحسين آداء مهمة البيئة في مجال تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة كل أشكال التلوث و ذلك من خلال الإرتقاء بجودة خدمات التطهير و تطوير التصرف في النفايات .

المحور الثاني : تقديم برامج المهمة

البرنامج 1: البيئة والتنمية المستدامة

-إسم رئيس البرنامج : السيدة ثريا باشا

-تاريخ توليها قيادة البرنامج : 30 سبتمبر 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1- الإستراتيجية :

برنامج البيئة و التنمية المستدامة يجسم السياسة البيئية لمهمة البيئة حيث يساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين في المناطق الحضرية و الأرياف والارتقاء بجودة الحياة وذلك عبر تحسين جودة الخدمات البيئية والنهوض بأوضاع النظافة والعناية بالجمالية الحضرية و مقاومة التلوث بجميع أشكاله. كما يرمي إلى المحافظة على التنوع البيولوجي و حماية المنظومات الطبيعية و تثمينها وترشيد استغلال الموارد الطبيعية .

كما يسعى هذا البرنامج إلى الحد من ظاهرة التصحر وتدهور الأراضي والمساهمة في الحد من المخاطر البيئية والتأثيرات السلبية للكوارث وللتغيرات المناخية. كما يهدف إلى ترسيخ مفاهيم ومبادئ حماية البيئة والتنمية المستدامة في السياسات القطاعية والمخططات الوطنية والجهوية والمحلية ودعم الاقتصاد الأخضرو النهوض بالتوعية و التربية البيئية .

و يعمل هذا البرنامج على تكريس التزامات الدولة التونسية ضمن الاتفاقات الدولية: الاتفاقية الأممية للتنوع البيولوجي والاتفاقية الأممية لمقاومة التصحر والاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية (اتفاق باريس) والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 .و تجسيم الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030 التي تبنتها تونس منذ 2015 .

كما يندرج برنامج البيئة والتنمية المستدامة في إطار تكريس توجهات مخطط التنمية 2023-2025 و المتمثلة في:

-الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات البيئية خاصة في مجالات التطهير و التصرف في النفايات

-المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والسياحة الأيكولوجية

-الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية ومجابهة التغيرات المناخية.

-الوقاية من التلوث ومعالجة مشاكل التلوث الصناعي،

-العناية بالشريط الساحلي،

-التنمية المستدامة والاتصال والتوعية والتربية البيئية، والاقتصاد الأخضر، و التشغيل البيئي.

كما يجسم التوجهات الكبرى الواردة ضمن الدراسات الاستراتيجية في المجال البيئي وخاصة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في أفق 2020 والإستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر والإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي.

إن تشخيص واقع البرنامج يمكن من إبراز عدة نقاط قوة من شأنها أن تساهم في بلوغ الأهداف المرسومة، نذكر منها بالخصوص:

-الاطر الاستراتيجية وبرامج العمل وخطط العمل المتوفرة في مختلف مجالات البيئة والتنمية المستدامة (ترسيخ دعائم التنمية المستدامة، جودة الحياة بالوسط الحضري والريفي، المحافظة على الأوساط الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي، التأقلم والحد من تأثيرات التغيرات المناخية ومن الكوارث، ...).

- ارساء عدة مسارات للتنمية المستدامة: التربية من أجل التنمية المستدامة، البناءات المستدامة، الشراءات المستدامة، الأجندا 21 الوطنية والجهوية والمحلية.

في مقابل ذلك هناك العديد من الإشكاليات البيئية التي كان لها تأثير سلبي على صحة المواطن والمحيط والتي تتمثل خاصة في تدهور المحيط في الأوساط الحضريـة والريفية وتراجع العناية بالجمالية الحضرية والمساحات الخضراء و تناقص الموارد الطبيعية وكذلك زيادة التلوث البيئي المتأتي خاصة من الأنشطة الصناعية و عدم نجاعة المنظومة الحالية للتصرف في النفايات ومنظومة الوقاية والرقابة البيئية: وهو ما يفسر تعدد المخالفات والاعتداءات على البيئة . إضافة إلى تدهور التنوع البيولوجي وتزايد المخاطر الناتجة عن التغيرات المناخية. كما يلاحظ ضعف كبير على مستوى إدماج آليات و مفاهيم حماية البيئة و التنمية المستدامة في مختلف القطاعات.

تعد المرأة إحدى الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و السعي من اجل بيئة نظيفة خالية من الكربون،ولا يقل دورها عن الرجل في إيجاد حلول لتحديات تغير المناخ و دعم الجهود من أجل مستقبل مستدام .إلا أن مشاركة المرأة في صنع السياسات الهادفة إلى تحقيق الإستدامة البيئية ليست في المستوى المطلوب .كما أن هذه السياسات لا تأخذ بعين الإعتبار لحاجيات النساء و مصالحها .كما أن تدهور الموارد الطبيعية يؤثر بصفة مباشرة على

صحة المرأة خاصة في المناطق النائية التي تعاني من شح الموارد ،ما يتطلب من ربات البيوت جهدا مضاعفا لتأمين معيشة عائلاتهن و يعرضهن لخطر التجوال لمسافات طويلة بحثا عن الموارد الضرورية كالمياه على سبيل المثال كما أن مشاركة المرأة تعد محدودة جدا في مجال وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية و البيئية و متابعة تنفيذها و في سن التشريعات اللازمة ذات الأثر المباشر على صحة و رفاهية المرأة و بإعتبار العلاقة الوطيدة بين الفقر و تدهور البيئة و حيث أن النساء هن أكثر عرضة للفقر من الرجال و خاصة النساء في الوسط الريفي و بالتالي فإن الفقر و الهشاشة و قلة الإمكانات تجعل النساء أقل قدرة و كفاءة في حماية البيئة و لقد تبين أن تغير المناخ يؤثر بطريقة أكثر حدة على الفئات الإجتماعية الأكثر هشاشة ،سواء في البلدان النامية او في طريق النمو كما انه يعمق من عدم المساواة الموجودة .و تعد النساء أكثر عرضة لمخاطر اكبر و أعباء أثقل نتيجة تداعيات تغير المناخ خاصة في وضعيات الفقر و بسبب الأدوار و المسؤوليات و القيم الثقافية السائدة .

ويعد تعزيز المساواة المبنية على النوع الإجتماعي في سياق ازمة المناخ والحد من المخاطر والكوارث أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم في القرن الواحد والعشرين.

تم ضبط المحاور الإستراتيجية لبرنامج البيئة والتنمية المستدامة انطلاقا من الاستراتيجيات القطاعية في المجال البيئي وخاصة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجية الوطنية للبيئة ما بعد 2020 ومخططات العمل الوطنية المعنية بحماية البيئة والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية وكذلك التوجهات الإستراتيجية لمخطط التنمية 2023-2025 و التعهدات الدولية و خاصة الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في أفق 2030.

المحور رقم 1: المساهمة في تحسين نوعية الحياة بالمناطق الحضرية و الريفية .

المحور رقم 2: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و تعزيز إستخدامها على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي .

المحور رقم 3 : المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة

2.1 الهياكل المتدخلة :

هناك عدة هياكل تساهم في تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار برنامج البيئة والتنمية المستدامة و كذلك في تحقيق الأهداف المنشودة وهي الإدرة العامة للتنمية المستدامة والإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة و البنك الوطني للجينات . بالإضافة إلى ذلك هناك عدة فاعلين عموميين الآتي ذكرها :

-الديوان الوطني للتطهير

-الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة ،

بالإضافة إلى مساهمة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال البيئي والتنمية المستدامة .

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

تتمثل أهداف برنامج البيئة والتنمية المستدامة في ما يلي:

الهدف1.1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث .

هذا الهدف يندرج في إطار تحقيق المحور الأول فبتحسين إطار الحياة و مقاومة التلوث يتم تحسين نوعية الحياة و تساهم مهمة البيئة في تحسين جودة حياة المواطن في كل مناطق الجمهورية عبر عديد الإجراءات و التدخلات و المشاريع و النشاطات في عدة مجالات

تقديم المؤشرات:

المؤشر عدد 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير

هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور نسبة السكان المرتبطين بالشبكة العمومية لتطهير المياه المستعملة و ذلك باعتبار ان المياه المستعملة غير المعالجة تتسبب في أضرار كبيرة على مستوى البيئة و خاصة المائدة المائية وتؤثر بصفة كبيرة على جودة الحياة.

و بالتالي فإن إرتفاع نسبة السكان المرتبطين بالشبكة من شأنه أن يقلل من تلوث التربة و المياه مما يؤثر بصفة إيجابية على نوعية حياة المواطن في الوسط الحضري و الريفي .

تجدر الإشارة أن المؤشر يعتمد لأول مرة في ميزانية 2023 و يعوض المؤشر السابق الذي يخص نسبة الربط بالبلديات المتبناة في حين المؤشر الحالي يخص نسبة الربط بكل بلديات الجمهورية.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر عدد 1.1.1: نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة	63,2	63,7	64,0	64,8	66,1

من المنتظر ان تشهد نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية خلال الفترة 2023-2025 تطورا هامّا نتيجة لتواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بمناطق تدخل الدّيوان وخاصة لتطور نسق إنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية على غرار برنامج 10 مدن متوسطة وبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى والقسط الرابع من برنامج تطهير البلديات التي كانت ريفية .

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بالمدن المتبناة من طرف الديوان بعدد من الولايات
- تعميم خدمات التطهير لتشمل البلديات غير المتبنّاة وذلك بإنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية.

المؤشر 2.1.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها ونقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها.

هذا المؤشر يمكن من متابعة التطور الحاصل على مستوى كميات النفايات المنزلية التي يتم تجميعها ونقلها إلى مراكز التحويل ثم إلى المصبات المراقبة الموجودة بكل ولايات

الجمهورية. فكلما كانت نسبة النفايات المنزلية التي تبقى ملقاة في المحيط كبيرة كلما زادت نسبة تدهور البيئة وتراجعت جودة الحياة بالمناطق المعنية.

✓ تقديرات المؤشر 2.1.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	20222	2023	2024	2025
المؤشر 2.1.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم جمعها و نقلها للمصبات المراقبة لمعالجتها	نسبة%	78%	83%	84%	83%	66,1

نلاحظ ان تقديرات المؤشر للثلاث سنوات القادمة تشهد تراجعا نسبيا و ذلك يرجع إلى أن كميات النفايات التي يتم نقلها إلى وحدات المعالجة تراجعت نسبيا مقارنة بالكميات المنتجة في مختلف جهات الجمهورية ، ويمكن تفسير هذا التراجع بتأثير جائحة كورونا خاصة على النفايات المفرزة في مختلف المناطق السياحية . وكذلك بلوغ أغلب المصبات لطاقة استيعابها القصوى من المنتظر أن يشهد المؤشر تراجعا بداية من سنة 2024 باعتبار أنه من المبرمج أن يتم التخلي عن ردم النفايات في المصبات المراقبة و سيتم التوجه نحو تثمين النفايات في وحدات للمعالجة و التثمين بالتالي فإن كميات النفايات الموجهة للمصبات ستتراجع تدريجيا

المؤشر 3.1.1: عدد الوحدات الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث

هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث بالمقارنة بعدد الوحدات الأكثر تلوثا على المستوى الوطني.
بإعتبار أن الحد من التلوث بهذه الوحدات يساهم بصفة كبيرة في التقليص من التلوث الصناعي و تحسين جودة الحياة في المناطق السكانية الموجودة بالقرب من هذه الوحدات.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 3.1.1: عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث	عدد	4	6	6	3	2

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يعوض المؤشر الذي تم إعتماده سابقا و هو نسبة الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث و ذلك لوجود صعوبات في تحديد قيمته.

يمكن تفسير المنحى التنازلي لتقديرات المؤشر بأنه يتم تحديد الوحدات الصناعية التي يتم التدخل بها مسبقا و ذلك مع الأخذ بعين الإعتبار حجم التدخلات التي سيتم القيام بها و التي تختلف من وحدة صناعية لأخرى.

الهدف2.1 :حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على النظم الإيكولوجية وإستخدامها على نحو مستدام

هذا الهدف الإستراتيجي يندرج ضمن المحور الثاني الذي يكرس حماية المنظومات الطبيعية حيث يتم تجسيم الخيارات الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجهات الدولية وخاصة منها الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 الذي أطلقته الأمم المتحدة.

- **المؤشرات:**

المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية.

هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الاستراتيجيات و خطط العمل الوطنية ذات الصلة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من خلال تنفذ مشاريع وأنشطة مختلفة .

تقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	٪10	٪20	٪40	٪60	٪80

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد أربعة مكونات رئيسية و هي :

-نسبة إعداد دراسة القائمة الحمراء للأصناف المهددة من طيور ونباتات برية،

-مشروع نموذجي حول المحافظة على المياه الإيكولوجية بمنطقة سجنان،

-مشروع "تسهيل المشاركات والالتزامات في مجالات التنوع البيولوجي Biodev 2030"

-تنفيذ مشروع التعاون الإقليمي لمؤشرات المحاسبات البيئية للأنظمة الإيكولوجية في إفريقيا

المؤشر 2.2.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا و من ثم المساهمة في حماية التنوع البيولوجي .

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	عدد	0	4	5	6	6

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تقدم تنفيذ مختلف الأنشطة و التدخلات و المشاريع المبرمجة على مدى متوسط و التي تهدف إلى المحافظة على الموروث

الطبيعي وإدماجه ضمن التنمية المحلية المستدامة على غرار مشروع "النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية" ومشروع "برامج الإنسان والمحيط" و بالتعاون مع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة و المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة اليونسكو و وزارة الفلاحة و إتحاد الفلاحين و الجمعيات الفلاحية و مجامع التنمية الفلاحية

سنة 2021 :كان من المبرمج إدراج موقع كسرى بسليانة لكن نظرا للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا لم يتسنى القيام بالإجراءات اللازمة.

سنة 2022 : سيتم إدراج كسرى كنظام زراعي للتراث العالمي الفلاحي و كذلك جبل السرج كمحمية محيط حيوي باليونسكو

سنة 2023 سيم إدراج الشرافي بجزيرة قرقنة كنظام زراعي للتراث الفلاحي العالمي

سنة 2024 : سيتم إدراج الجسور بالجنوب التونسي كنظام زراعي للتراث الفلاحي العالمي

الهدف الاستراتيجي 3.1:المساهمة في تدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الاقتصاد الأخضر

يندرج هذا الهدف في إطار تكريس المحور الإستراتيجي الثالث

- **المؤشرات:**

المؤشر عدد 1.3.1: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة.

هذا المؤشر يعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي و هو يمثل إحدى الآليات التي تمكن من إدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية .حيث أنه يترجم حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تخطيط تشاركي محلي تنفيذا لما جاءت به مجلة الجماعات المحلية و من ثم فهو يساهم في ترسيخ مقومات إستدامة التنمية على المستوى المحلي.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.1**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر عدد **1.3.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	نسبة	% 10	% 10	% 12	% 14	% 16

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على تمشي مرحلي يتمثل في المصاحبة الفنية لعدد 6 بلديات سنويا في إعداد المخطط التشاركي المحلي خلال مختلف مراحل مسار التخطيط التشاركي المحلي و يعود النسق التصاعدي البطيء على مدى ثلاث سنوات إلى طول المسار الذي يشتمل على خمس مراحل.

المؤشر 2.3.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة.

المؤشر يعكس المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.كما أن دعم القدرات يمثل إحدى أهم الدعائم لإدماج مقومات الاستدامة في المخططات التنموية المحلية حيث أنه يحسن قدرات الفاعلين المحليين في تبني سياسات تنموية محلية قوامها الإستدامة .

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2.3.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	عدد	0 (360)	120 (480)	120 (600)	120 (720)	120 (840)

تم ضبط تقديرات المؤشر و ذلك قصد بلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين بدعم القدرات على المستوى الجهوي والمحلي في مجال تملك آلية التخطيط المحلي

التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات . علما أن الدورات التكوينية يتم تنظيمها من قبل وزارة البيئة بالتعاون مع مكاتب دراسات مختصة في المجال.

المؤشر 3.3.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

هذا المؤشر يمكن من متابعة التدخلات التي تقوم بها الوزارة سنويا في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة و التي من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية. الهدف من هذه التدخلات هم تنمية الحس البيئي ونشر الثقافة البيئية والنهوض بالتربية من أجل التنمية المستدامة على المستويين النظامي وغير النظامي مما يساهم في تحقيق مقومات التنمية المستدامة

✓ **تقديرات المؤشر 3.3.1**

مؤشرات الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 3.3.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد (العدد بين قوسين هو عدد تراكمي)	410 (412)	410 (412)	48 (460)	48 (508)	48 (556)

انطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2020 والتي تبلغ مع موفي سنة 2020، 412 مدرسة مستدامة على مراحل لتمكينها من معدات الفرز الانتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي. سيتم التدخل ب48 من المدارس المستدامة بحساب مدرستين في كل ولاية و سيكون لهذا التدخل أثر توعوي إيجابي على قناعات و تصرفات التلاميذ على المدى القصير و كذلك على المدى الطويل الذي سيساهم في تدعيم مسار التنمية المستدامة.

المؤشر 4.3.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

هذا المؤشر يعكس مدى التقدم الحاصل في تنفيذ مختلف مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر كضامن للتنمية المستدامة باعتبار أنه يمثل الأنشطة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الرفاه الإنساني مع تقليص المخاطر البيئية والتصدي لندرة الموارد الطبيعية.

✓ **تقديرات المؤشر 4.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 4.3.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	نسبة	%80,2	%82	%83	%85	%85

تحليل و توضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال للاقتصاد الأخضر التي اعدتها الإدارة العامة للتنمية المستدامة و التي تتضمن جملة من الدراسات والبرامج ومخططات العمل و الأنشطة التي من شأنها التأسيس لخيار الاقتصاد المستدام و التي سيتم تنفيذها على مراحل تمتد إلى غاية 2030.

وتم تسجيل نسبة إنجاز سنة 2021 تقدر بـ80,2% و ذلك بعد إنجاز مكونات خارطة الطريق و يتوقع أن يتم إنجاز 82٪ من مكونات الخارطة سنة 2022.

2.2 - تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث	**المؤشر عدد 1.2.1:** نسبة الربط بشبكة التطهير	**%64**	**النشاط 2: جودة الحياة**	**6 150 أ.د**	صيانة منشآت التطهير تشريك القطاع الخاص في إستغلال منشآت التطهير التشجيع على إعادة إستعمال المياه المعالجة في مختلف المجالات -إعتماد عقود اللزمة إستغلال منشآت التطهير
	المؤشر عدد 2.2.1: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم يتم جمعها و نقلها لمصبات المراقبة لمعالجتها	**%84**			إعداد إستراتيجية وطنية للتصرف في النفايات و عرضها على الحكومة للمصادقة عليها
	المؤشر عدد 3.2.1: عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشانها برامج الحد من التلوث	**6**			-قيادة و متابعة المشاريع و الأنشطة المبرمجة -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
الهدف الاستراتيجي 2: حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام	**المؤشر عدد 1.3.1** نسبة تقدم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي وتثمينه و المنظومات الايكولوجية.	**%40**	**النشاط 3: المحافظة على التنوع البيولوجي و التغيرات المناخية**	**530 أ.د**	- قيادة و متابعة المشاريع -المساهمة في إعداد مشاريع نصوص قانونية -التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
	المؤشر عدد 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي	**5**	-	-	- تنظيم إجتماعات ورشات عمل -التأطير و الإحاطة بمنظمات المجتمع المدني -تفعيل اللجنة الوطنية للإتحاد الدولي لصون الطبيعة
الهدف الاستراتيجي 3: المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر	**المؤشر عدد1.1.1:** نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها اعداد المخطط للتخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة	**%12**	النشاط 5: التنمية المستدامة	**1 240 أ.د**	- متابعة تنفيذ أهداف الأجندا الأممية 2016– 2030 للتنمية المستدامة
	المؤشر2.1.1 : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة	**120**			
	المؤشر عدد 3.1.1 : عدد المؤسسات	**460**			- متابعة برامج التعاون و الشراكة مع الجانب البرتغالي

	التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة				-التأطير و الإحاطة و دعم القدرات - تنظيم إجتماعات وورشات عمل -تنظيم اللجان
	المؤشر عدد 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	**%83**	-		متابعة تنفيذ خطة العمل العشرية الوطنية (2016-2025) لتطوير نظم الاستهلاك والإنتاج المستدامة في اطار برنامج SWICHMED.

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة يرتكز بالأساس على مساهمة خمسة فاعلين عموميين منهم أربعة مؤسسات عمومية ذات صبغة غير إدارية و هي :

-الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

-الوكالة الوطنية لحماية المحيط

-مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

-وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

-و منشأة عمومية وحيدة هي الديوان الوطني للتطهير.

علما و ان الديوان الوطني للتطهير و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات و الوكالة الوطنية لحماية المحيط تساهم مباشرة و بصفة أساسية و كبيرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول : المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث من خلال تحسين التصرف في المياه المستعملة (بالنسبة للديوان الوطني للتطهير) و النهوض بمنظومة النفايات (بالنسبة للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات) و تدعيم انشطة الرقابة و المتابعة و الرصد و الوقاية من التلوث (بالنسبة للوكالة الوطنية لحماية المحيط).

أما مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة فهو يساهم بصفة غير مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث المتمثل في المساهمة في تعزيز مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر عبر انشطته في مجال النهوض بالتكنولوجيا الخضراء و تعزيز النشطة الإقتصادية الصديقة للبيئة .

و بالنسبة لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي فهى تساهم بصفة مباشرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي الثاني و هو حماية التنوع البيولوجي و المحافظة على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام عبر أنشطتها في مجال حماية الأوساط و المنظومات البيئية الساحلية و البحرية و تثمينها .

جدول عدد 2:
مساهمة الفاعلين العموميين في آداء البرنامج
و حجم الإعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة اليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
الديوان الوطني للتطهير	**الهدف الإستراتيجي 1.1 المساهمة في تحسين إطار الحياة و الحد من الإزعاجات و مقاومة التلوث .**	**النشاط :التصرف في المياه المستعملة :** - مشروع توسيع و تهذيب 19 محطة تطهير و 62 محطة ضخ . - مشروع تطهير المناطق الصناعية . -توسيع و تهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة ل10 ولايات - مشروع التطهير المدن الصغرى - مشروع تطهير المناطق الريفية -مشروع توسيع و تهذيب منشآت التطهير لحماية المتوسط –القسط الأول-DEPOLMED	**276 305 أ.د**
الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات		**النشاط 7 :التصرف في النفايات:** - غلق واستصلاح المصبات العشوائية -إنجاز خانة جديدة ببرج شاكير (الخانة 8) -تنفيذ مشروع المصبات المراقبة 3 مجردة و باقي الولايات . -إنجاز خانات جديدة للنفايات المنزلية بعدة ولايات (مدنين-نابل-بنزرت) -إعداد دراسات إنجاز وحدات معالجة و تثمين النفايات بعدة ولايات .	**62 730 أ.د**
الوكالة الوطنية لحماية المحيط		**النشاط 8:المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث:** -تدعيم شبكة مراقبة نوعية الهواء - إقتناء محطات لمراقبة الأوزون -إعداد مخططات المحافظة على نوعية الهواء - إقتناء معدات للتدخل في حالة التلوث .	**1 950 أ.د**
وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي	**الهدف الإستراتيجي 2.1 : حماية التنوع البيولوجي و المحافظة**	**النشاط 9 : حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية** - مواصلة إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بجنوب القنطاوي	**17 125 أ.د**

	على النظم الإيكولوجية و إستخدامها على نحو مستدام	- انطلاق إنجاز أشغال حماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري بكرنيش بنزرت (7كم) -انطلاق إنجاز أشغال شط مامي بنزرت (2كم) - انطلاق إنجاز أشغال أغير بجربة (8كم - إنجاز المحميات البحرية - أشغال تثمين و استصلاح سبخة سليمان	
مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة	**الهدف الإستراتيجي 3.1: المساهمة في ترسيخ وتدعيم مسارات التنمية المستدامة و الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر**	**<u>النشاط A :نقل و أقلمة و تجديد التكنولوجيات الخضراء</u>** -تدعيم و تجهيز المخابر: تدعيم و تجهيز مخبر المركز -التكوين و المصاحبة و التاطير في مجال الاقتصاد الأخضر و بعث المشاريع الخضراء - الإحاطة بالصناعيين – التحويل التكنولوجي	**1 500 أ.د**

3-الميزانية و إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة ٪
نفقات التأجير	27 417	29 590	29 775	185	0.63
نفقات التسيير	3 218	2 883	3 750	867	30.07
نفقات التدخلات	259 387	264 580	359 940	95 340	36.03
نفقات الإستثمار	1 588	10 870	9 195	-1 675	-15.41
المجموع	**291 609**	**307 923**	**402 660**	**94 717**	**30.76**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م ت 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	27 417	29 590	29 775	38 010	41 797
نفقات التسيير	3 218	2 883	3 750	3 900	5 563
نفقات التدخلات	259 387	264 580	359 940	378 278	387 252
نفقات الاستثمار	1 588	10 870	9 195	16 812	20 388
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**291 609**	**307 923**	**402 660**	**437 000**	**455 000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**295 659**	**310 978**	**406 308**	**441 000**	**460 000**

شهدت ميزانية البرنامج لسنة 2023 تطورا مقارنة بسنة 2022 حيث بلغت الإعتمادات المرصودة 402.660 م د دفعا سنة 2023 مقابل 307.923 م د دفعا سنة 2022 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 31 % مقارنة بسنة 2022 .

هذه الزيادة متأتية خاصة من الإعتمادات المخصصة لقطاع التطهيـــر التي تطـــورت من700 225 أ د سنة 2022 إلى 305 276 أد سنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ 605 50 أ د ما يمثل نسبة 22.42 % وذلك قصد تحسين الآداء في منظومة التطهير بتعميم خدمات التطهير و صيانة منشآت التطهير.

هذه الزيادة متأتية خاصة من الإعتمادات المخصصة لقطاع التصرف في النفايات التي تطورت من 49,500 م د سنة 2022 إلى 62,730 م د سنة 2023 أي بزيادة تقدر بـ 13,230 م د ما يمثل نسبة 26.7 %. و ذلك قصد تحسين الآداء على مستوى التصرف في النفايات بالزيادة في نسبة النفايات التي يتم جمعها و نقلها للمصبات المراقبة لتبلغ 84 % سنة 2023 .

البرنامج عدد 9: القيادة و المساندة

إسم رئيس البرنامج:

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج:

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتيجية

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج أفقي يسهر على تقديم الدعم و المساندة للبرامج العملياتية التي تترجم السياسات العمومية للوزارة من أجل تحقيق أهدافها وبلوغ مؤشرات الآداء المبرمجة، و يضطلع هذا البرنامج بتامين تسعة وظائف دعم أفقية و مشتركة بين الوزارات و يتضمن جملة الأنشطة المشتركة المتعلقة بإدارة و تسيير الوزارة المتمثلة أساسا في الموارد البشرية و المنظومات المعلوماتية و القيادة و الشؤون العقارية و الخدمات اللوجستية و الشؤون المالية و القانونية و الشراءات و الإتصال . اضافة الى ذلك فهو الكفيل بضمان ديمومة ميزانية المهمة و ضمان التنسيق بين مختلف البرامج لضمان التصرف الأمثل في الموارد المرصودة للمهمة .

يساهم برنامج القيادة و المساندة من خلال الأنشطة الأفقية التي تؤمنها مختلف الهياكل الراجعة له بالنظر في تحقيق الأهداف 8 و 10 و 16 من ضمن الأهداف الأممية للتنمية المستدامة السبعة عشر :

هدف 8 : تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"

هدف10: الحد من أوجه عدم المساواة

هدف16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية

توفر الموارد البشرية ذات الكفاءة و الخبرة سواء في مجال التصرف الإداري و المالي أو في المجالات الفنية ساهم في تحسين نجاعة و فاعلية التدخلات و الأنشطة المبرمجة. إضافة إلى توفر بنية تحتية متطورة في مجال تكنولوجيات المعلومات و الإتصال و المنظومات و التطبيقات الإعلامية. لكن غياب المرونة و إنعدام التحفيز في منظومة التصرف في الموارد البشرية كان له أثر سلبي .كما أنه يجب تلافي ضعف التنسيق مع سائر القطاعات من جهة و النسيج الجمعياتي من جهة أخرى

إلا أن مختلف آليات التصرف الحديث التي يتم إدراجها عبرالقانون الأساسي الجديد للميزانية و الأمر المحدد لمهام رئيس البرنامج و ميثاق التصرف تعتبر مدخلا للتغير و تعصير العمل الإداري بالإضافة إلى توفر الفرص للحصول على التمويلات الخارجية .

في ظل التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و التحديات العالمية أصبحت الإدارة العمومية اليوم مدعوة إلى مزيد النجاعة والفاعلية و الشفافية و المرونة و تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المواطنين و في هذا الإطار تتنزل إستراتيجية برنامج القيادة و المساندة في المرحلة القادمة أساسا و التي تتمحور حول الأولويات التالية:

المحور الأول: ضمان حوكمة المهمة وبرامجها :

تجسيم هذا المحور يكون من خلال:

- ✓ تعزيز منظومة القيادة.
- ✓ تطوير وظائف الإستشراف و التخطيط والبرمجة و المتابعة و التقييم و المراقبة و وضع نظام لليقظة قصد إستباق الأحداث و القدرة على مجابهة المتغيرات العالمية المتسارعة.
- ✓ إعادة تنظيم المصالح المركزية و الجهوية تماشيا مع إدخال طريقة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و تطوير الهياكل التي تعنى بالإحصاء و جمع المعلومات و تحليلها و ذلك لتلبية حاجيات مختلف الإدارات و تمكين المسؤولين من إتخاذ القرارات الصائبة و تفعيل دور الهياكل الإستشارية و توضيح مهامها و إكسابها مزيدا من النجاعة و الجدوى بإعتبارها وسيلة للإستنارة بآراء ذوي الخبرة و الكفاءة.
- ✓ تطوير الإطار القانوني المنظم للبيئة.
- ✓ العمل على تعبئة التمويلات الخارجية لتنفيذ برامج الوزارة و تدعيم تموقع تونس في التظاهرات و الإتفاقيات و المعاهدات الدولية.
- ✓ تدعيم و تطوير العمل الجمعياتي.

المحور الثاني: ضمان التصرف الناجع في موارد المهمة:

و ذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة للبرامج بالإضافة إلى الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجيستية و يكون ذلك عبر إعتماد الآليات و التقنيات الحديثة في التصرف في الموارد البشرية و التحكم في كتلة الأجور و تحسين التصرف في الميزانية .

و النهوض بالتكوين و الرسكلة الذي يعتبر عاملا أساسيا لتعصير التصرف في الموارد البشرية و تحسين المردودية و الإنتاجية في المصالح العمومية و تمكين الإدارة من الإستجابة لإنتظارات المواطن و تحديث أساليب العمل و التصرف و التسيير و تدعيم التكنولوجيات الحديثة في الإعلامية و الإتصال .

2-1 الهياكل المتدخلة:

هناك عديد الهياكل التي تتدخل في تنفيذ الأنشطة المبرمجة و تحقيق الأهداف المرسومة لبرنامج القيادة و المساندة ، و هي هياكل قيادة تنضوي ضمن الوحدة العملياتية القيادة و هي هياكل التفقد و الرقابة و الحوكمة و التعاون الدولي و مصالح التشريع و الشؤون القانونية و التي تؤمن وظائف قيادية . و هياكل مساندة و دعم لوجستي تنضوي ضمن الوحدة العملياتية المساندة و التي تتمثل خاصة الإدارات المكلفة بالتصرف الإداري و المالي و اللوجستيك و تكنولوجيات المعلومات و الإتصال .

2 أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1- تقديم الأهداف ومؤشرات الآداء

الهدف 9- 1: تحسين حوكمة المهمة.

هذا الهدف الإستراتيجي يجسم المحور الإستراتيجي الأول و هو ضمان حوكمة المهمة و ذلك من خلال :

- وضع تصور وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال الحوكمة باعتماد مقاربة تشاركية.
- وضع خطة عمل لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في مجال الحوكمة و الوقاية من الفساد .
- إضفاء الشفافية و تيسير النفاذ إلى المعلومات.
- تشريك المواطنين و المجتمع المدني في صياغة و تنفيذ سياسات الوزارة

-تدعيم المساءلة و المسؤولية

-تحسين نوعية الخدمات الإدارية المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة وفيما بين المصالح
- إعتماد قواعد وآليات التصرف العمومي الحديث على المستوى المركزي والجهوي
- القيام بالتقييم المرحلي والتأليفي للأداء العام للمهمة
- العمل على إضفاء الشفافية والنجاعة للتصرف في الصفقات العمومية
- إرساء نظم تدقيق وتقييم داخلية وخارجية بالتعاون مع الهياكل المعنية
-إعتماد ميثاق التصرف في البرامج

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية و التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة

تقديم المؤشرات :

المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

-تقديرات المؤشر 1.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
النسبة السنوية لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية	%50	%50	70	%75	%80

سيتم العمل على بلوغ هذه النسب و الوصول إلى 80% مع سنة 2025 و ذلك بالتزامن مع مزيد تفعيل عمل لجان القيادة القطاعية .

المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة

الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى **تطور عدد الزائرين** للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

- تقديرات المؤشر 2.1.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة %	%20	%20	%25	%25	%30

تعتبر النسبة ضعيفة خاصة لو تمت مقارنتها بحجم الزيارات للمواقع الحكومية و الرسمية لبقية المؤسسات الحكومية و يعود ذلك لضعف نسبة تدفق المعلومات و المعطيات الجديدة بمواقع الوزارة و تفرد كل مؤسسة تحت الإشراف أو هيكل بموقع خاص به دون تجميعها بموقع واحد.

الهـدف9-2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات .

يتمثل هذا الهدف في تعصير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية و ذلك من خلال :

-تكريس آليات للإنتداب وفق الكفاءة و تكافؤ الفرص و إعتماد إجراءات موضوعية و شفافة

-إعتماد التوصيف الوظيفي و تحليل الوظائف

-الحركية والتداول على المناصب العليا بالوزارة

- تقييم آداء الأعوان بصفة دورية و مستمرة ثم قيس آدائهم بشكل موضوعي .

- تنمية قدرات الموظفين عبر دعم التدريب و الرسكلة و التكوين

- تحقيق العدالة و المساواة بين الرجال و النساء في جميع المراحل و المستويات المرتبطة بالمسار المهني .

-إرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية يمكن من إستشراف المستقبل و إستباق التغيرات و التطورات الحاصلة في البيئة الخارجية .

- تشجيع الحراك الوظيفي بين الإدارات أو داخل نفس الإدارة و بين الإدارات المركزية و المؤسسات

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور و نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

المؤشر 1.2.9: الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور

هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في مورد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

تقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور	نسبة سنوية	**%3.5**	**%8**	**%3**	**%2**	**%2**

يبقى التصرف في كتلة الأجور من أهم النقاط التي يتحكم فيها برنامج القيادة و المساندة و الفوارق المسجلة بين التوقعات و الإنجاز تعود أساسا إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للإنتدابات أو للإلحاق و النقل مع العلم أنه لم يتم تسجيل أي عجز في توفير الأجور أو اللجوء إلى إعتمادات تكميلية.

المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان نساء/رجال الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية (المجالات ذات الأولوية يتم تحديدها بمنشور رئيس الحكومة)

هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

تقديرات المؤشر 2.2.9

عزوف الأعوان عن المشاركة في الدورات التكوينية بالإضافة إلى ربط إنجاز هذه الدورات

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة سنوية	%33	%60	%60	%70	%70

بموافقة رئاسة الحكومة المسبقة على برنامج التكوين و التي غالبا ما تكون خلال النصف الثاني من السنة المعنية يحد من نسبة المشاركة و سيعمل البرنامج على الترفيع في هذه النسبة.

الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

تقديم الهدف: يتمثل هذا الهدف في تحقيق ديمومة الميزانية و المقصود بديمومة الميزانية هي إحترام تراخيص الميزانية المصادق عليها من قبل البرلمان سواء في إطار الميزانية السنوية أو الميزانية متعددة السنوات هذه الديمومة ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية.

1-جدوة البرمجة الأصلية

2-جودة متابعة البرمجة و تحيينها

3-ديمومة التصرف (ملاءمة التصرف مع البرمجة)

يقع قياس مدى تحقيق الهدف من خلال مؤشرين: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات و كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد.

المؤشر 1.3.9: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	%30	%20	%20	%10	%10

تنفيذ الميزانية مرتبط أساسا بالوضع العام للبلاد و التوازنات المالية للدولة لكن يبقى العمل على بلوغ نسب إنجاز مرتفعة مقارنة بالتوقعات من أولويات البرنامج .

المؤشر 1.3.9: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

انجازات وتقديرات المؤشر 1.2.9

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	14اد	14 أد	18 اد	18 أد	21 اد

إرتفاع كلفة التصرف بالنسبة للعوان الواحد ليس مردها تحسين ظروف العمل للأعوان بل تعود أساسا إلى إرتفاع أسعار مختلف نفقات التصرف (كراءات ، صيانة ، محروقات...)

2-2- تقديم الأنشطة و علاقتها بأهداف و مؤشرات الآداء:

جدول عدد1 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023 لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة (الأنشطة التي تساهم في المؤشر والتي ليس لها إنعكاس مالي مباشر)
الهدف1: تحسين حوكمة المهمة	النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	70%	النشاط:1 القيادة	1766,352 أ.د	-صياغة الإستراتيجية القطاعية والتوجهات الإستراتيجية -إعداد الدراسات -التخطيط والبرمجة و المتابعة و الإشراف. -ضمان الترابط والتنسيق بين البرامج -ضمان العلاقة مع الهياكل الرسمية والمنظمات الوطنية والصحافة -قيادة ومتابعة مختلف مراحل تقدم أشغال تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة -الحوكمة - الرقابة والتفقدية
	التطور السنوي لزيارة المواقع الألكترونية العمومية للمهمة	25%	النشاط:2 الوجيستيك	4,175 أ د	وضع خطة الاتصال والتواصل حول أنشطة الوزارة حيز التطبيق - تحيين محتوى المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارة .

الهدف 2 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملاءمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات	**الفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور**	**3%**	**النشاط :3 التصرف في الموارد البشرية**	**5960,648 أد**	وضع نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية. -وضع سياسة للتصرف في الموارد البشرية -تركيز نظام معلوماتي ولوحة قيادة لمتابعة التصرف في الموارد البشرية - التكوين
	نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات الأولوية(المواضيع المحددة بمنشور رئيس الحكومة)	**%65**	**النشاط :3 التصرف في الموارد البشرية**		- إعداد مخطط التكوين و متابعته -تقييم الدورات التكوينية
الهدف 3: ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة .	**الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات**	20%	**النشاط:2 الوجيستيك**		-اعداد الميزانية -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -متابعة تنفيذ الميزانية: -تأمين المرحلة الإدارية و الفنية لتنفيذ ميزانية المهمة و المصادقة على مقترحات نقل الاعتمادات -وضع الإعتمادات على ذمة كل برنامج واحترام أسقف النفقات -توفير جداول تقدم استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وتحليل التعديلات على مستوى تقديرات النفقات
	كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	18 أ.د			اعداد الميزانية ومتابعة تنفيذها -اعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع رؤساء البرامج -ترشيد استهلاك الطاقة -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في الوقود -متابعة المنظومة الإعلامية للتصرف في المخزون

3-الميزانية و إطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2023-2025)

جدول عدد 2
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

بيان النفقات	إنجازات 2021	ق م ت 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة ٪
نفقات التأجير	5 877	6 410	6322	-88	-1.37
نفقات التسيير	1 647	2 637	3 075	438	16.61
نفقات التدخلات	441	535	615	80	14.95
نفقات الإستثمار	422	1 470	1 890	420	28.57
المجموع	**8 387**	**11 052**	**11 902**	**850**	**7.69**

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022ت	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	5 877	6 410	6322	7 254	8 350
نفقات التسيير	1 647	2 637	3 075	3 167	3 900
نفقات التدخلات	441	535	615	633	650
نفقات الإستثمار	422	1 470	1 890	1 946	2 100
المجموع	**8 387**	**11 052**	**11 902**	**13 000**	**15 000**

تقدر الإعتمادات المقترحة لبرنامج القيادة و المساندة بـ 11 م د سنة 2023 بزيادة تقدر بـ 7 % مقارنة بسنة 2022 . و تفسر هذه الزيادة خاصة بتطور نفقات الإستثمار بنسبة 28 % مقارنة مع سنة 2022 ، حيث تم برمجة عدة مشاريع جديدة للنهوض بالإتصال والتواصل وتحسين التصرف في المنظومات المعلوماتية و العمل على تحسين المؤشر المتعلق بالتطور

السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة من خلال عديد الأنشطة لتعزيز التواجد على الواب و إدراج عناصر جديدة ببوابة الوزارة و إعداد مهمة مساندة لتركيز مسار فتح البيانات البيئية ،و تحيين و تأهيل مواقع الواب القطاعية و دمجها مع بوابة الوزارة و تحيين أنترانات الادارة و تدعيمها بأركان جديدة .و هو ما من شأنه أن يساهم في تحسين حوكمة المهمة .

أما بالنسبة لنفقات التأجير فقد شهدت انخفاضا في حدود 1 % مقارنة بسنة 2022 و ذلك في إطار العمل على التحكم في كتلة الأجور و ترشيدها من خلال حصر الإنتدابات في الحاجيات المتأكدة و ذات الأولوية و تحديد نسبة الترقيات العادية بـ 20 % و عدم تعويض الشغورات و التحكم في إسناد الساعات الإضافية و منحة الإنتاج و هذا من شأنه أن يساهم في تحسين المؤشر المتعلق بالفارق بين التوقعات و الإنجازات لكتلة الأجور و التي من المبرمج أن لا تتجاوز 3 % سنة 2023 .

اما نفقات التسيير فقد شهدت زيادة بـ 16 % و هي تتجاوز النسبة المنصوص عليها بمنشور رئيسة الحكومة و التي قدرت بـ 3 % كحد أقصى و ذلك يعود بالأساس إلى كراء مقر إضافي جديد لمصالح الوزارة مما إنجر عنه زيادة هامة في مصاريف التسيير و هو ما سيؤثر على تحسين المؤشر المتعلق بالضغط على كلفة التصرف للعون الواحد .

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنامج البيئة و التنمية المستدامة

بطاقة مؤشر الآداء: نسبة الربط بشبكة التطهير

- رمز المؤشر :1.1.1

Iالخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي
2-تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور ربط الأسر بشبكات التطهير من قبل الديوان للتطهير
3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة،
4-نوع المؤشر : مؤشر منتوج
5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر: عدد الأسر المرتبطين بالشبكة بكامل تراب الجمهورية/عدد الأسر بكامل تراب الجمهورية
2-وحدة المؤشر : نسبة مأوية
3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :
- الديوان الوطني للتطهير
- الشركة الوطني لاستغلال وتوزيع المياه
- المعهد الوطني للإحصاء
- البلديات
4-تاريخ توفر المؤشر: شهر مارس
5-القيمة المستهدفة للمؤشر : 66,1% سنة 2025
6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : إدارة مراقبة التصرف/ إدارة التخطيط والميزانية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1-سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر قيس الآداء	الوحدة	إنجاز 2021	توقعات 2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة الربط بشبكة التطهير	نسبة%	63,2	63,7	64,0	64,8	66,1

تجدر الإشارة أن هذا المؤشر يقيس نسبة الربط بشبكة التطهير بكامل الجمهورية و هو يعوض المؤشر السابق الذي يعتمد على قياس نسبة الربط بشبكة التطهير بالبلديات المتبناة.

2-تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر :

شهدت نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية تطورا تدريجيا خلال الفترة 2019-2021، ومن المنتظر ان تشهد الفترة 2023-2025 تطورا هامّا نتيجة لتواصل إنجاز مشاريع توسيع الشبكة بمناطق تدخل الدّيوان وخاصة لتطور نسق إنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية على غرار برنامج 10 مدن متوسطة وبرنامج تطهير 33 مدينة صغرى والقسط الرابع من برنامج تطهير البلديات التي كانت ريفية .

أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إنجاز أشغال توسعة شبكات التطهير بالمدن المتبناة من طرف الديوان بعدد من الولايات
- تعميم خدمات التطهير لتشمل البلديات غير المتبنّاة وذلك بإنجاز مشاريع تطهير المدن المتوسطة والصغرى والمناطق التي كانت ريفية.

3-تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

المعطيات المتعلقة بالأسر المرتبطة بشبكات التطهير بالمدن الغير متبنّاة من طرف الديوان الوطني للتطهير هي معطيات تقديرية باعتبار أنّ الدّيوان لا يستغلّ إلاّ الشبكات المتواجدة بالمدن المتبنّاة من طرفه (193 بلديّة من جملة 350 بلدية).

بطاقة مؤشـــرالآداء: نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة

- رمز المؤشر :**2.1.1.**

I. **الخصائص العامة للمؤشر:**

1. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري
2. **تعريف المؤشر:** هذا المؤشر يبرز مدى تطور طاقة معالجة النفايات المنزلية عن طريق إنجاز مشاريع المصبات المراقبة (وحدات معالجة النفايات)، كما يمكّن هذا المؤشّر من معرفة المجهود المبذول للتخفيض من كمية النفايات وأيضا لمعرفة أنماط معالجة النفايات.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة إقتصادية وإجتماعية
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي**: مؤشر غير مراعي للنوع الإجتماعي

II. **التفاصيل الفنية للمؤشر:**

1. طريقة إحتساب المؤشر: كمية النفايات المودعة بالمصبات /الكمية الجملية للنفايات
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات (إدارة الإستغلال والممثليات الجهوية)
4. القيمة المستهدفة للمؤشر 2025: تحقيق نسبة 75% من النفايات المنزلية والمشابهة المودعة بوحدات معالجة
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير إدارة الإستغلال بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

III: قراءة في نتائج المؤشر-

1.النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

المؤشر	*الوحدة*	*إنجازات* 2021	*2022*	*التقديرات*		
				2023	*2024*	*2025*
نسبة النفايات المنزلية والمشابهة التي يتم رفعها وتحويلها لوحدات المعالجة	***نسبة***	%78	83%	%84	%83	%75

2تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر مع بيان أهم الاشكالات:

تشهد نسبة كميات النفايات المودعة بوحدات المعالجة تراجعا نسبيا مقارنة بالكميات المنتجة في مختلف المصبات، ويمكن تفسير هذه الوضعية بتأثير جائحة كورونا خاصة على النفايات المفرزة في مختلف المناطق السياحية وكذلك بلوغ أغلب المصبات لطاقة استيعابها القصوى مما يؤثر سلبا على المحيط حيث أنه بدون وجود مساحات كافية للردم، فإن أغلب الكميات المجمعة يقع القاؤها بالمحيط الطبيعي وانتشار المصبات العشوائية كما أن اشكال مصب عقارب وغلقه في سبتمبر 2021 أثر بشكل كبير في تراجع نسبة المؤشر الى حدود78 % وذلك دون بلوغ الهدف أي 83% (تم بلوغ الهدف بنسبة 95% أي بنقص يقدر ب 5%)

ولتفادي هذا الاشكال، وفي انتظار انجاز مختلف وحدات المعالجة والتثمين الجديدة، فإن الوكالة قامت ببرمجة مشاريع توسعة للخانات لتمكين المنشآت من قبول الكميات الإضافية، ووقد تم الانطلاق في انجاز أشغال توسعة كل من وحدات نابل وسوسة والقيروان وبنزرت في مرحلة أولى وذلك خلال سنة 2022، **كما أن الوكالة تسعى مع مختلف البلديات والسلط الجهوية بصفاقس لحل الاشكال الناجم على غلق المصب المراقب بعارقب وتفادي الرجوع الى المصبات العشوائية**.

تقديم التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز الإشكاليات مع أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إنجاز أشغال التوسعة بالوحدات المستغلة حاليا
- الانطلاق في دراسة انجاز وحدات المعالجة والتثمين.
- مواصلة احداث مراكز التجميع والنقل للتقليص من النقاط السوداء

3تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تطور المؤشر مرتبط بتقدم إنجاز مشاريع المصبات المراقبة ومراكز التحويل والتي تشهد عدة عراقيل خاصة من ناحية القبول الاجتماعي مع المواطنين والمجتمع المدني الذي يعارض إنجاز وحدات جديدة في بعض المناطق بالإضافة إلى الإشكالات العقارية فيما يخص تخصيص الأراضي لهذه المشاريع.

بطاقة مؤشرالآداء:عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي يشملها برنامج الحد من التلوث

رمز المؤشر :3 .1.1

I**الخصائص العامة للمؤشر :**

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المساهمة في النهوض بجودة الحياة وتحسين إطار العيش بالوسطين الحضري والريفي; وحماية الموارد المائية

2-تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث مما يساهم في التقليص من التلوث الصناعي و تحسين جودة الحياة

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1-طريقة إحتساب المؤشر:احتساب تطور عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث و عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث بالمقارنة بعدد الوحدات الأكثر تلوثا على المستوى الوطن

2- وحدة المؤشر : عدد

3- مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر :

وزارة البيئة واصحاب المؤسسات الملوثة

4-تاريخ توفر المؤشر : الثلاثي الأخير من سنة 2023

5-القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة* 2025 : 2

6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة البيئة الصناعية

III **- قراءة فى نتائج المؤشر :**

1. **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 3.2.1: عدد الوحدات الصناعية الاكثر تلويثا للبيئة التي وضع بشأنها برامج الحد من التلوث	عدد	4	6	6	3	2

2. **تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر** :

يتم احتساب نتائج المؤشر بالاعتماد على عدد البرامج التي يتم إقرارها او برمجتها بالنسبة للوحدات الصناعية الأكثر تلويثا للبيئة ويتم احتساب هذا المؤشر بالنسبة للمشاريع العمومية المبرمجة ويكتسي هذا المؤشر صعوبة في الاحتساب والمتابعة باعتبار ان الوزارة لا تعد ولا تنجز مشاريع كبرى لإزالة التلوث بالوحدات الصناعية الاكثر تلويثا
اما فيما يتعلق باحتساب مؤشر الإنجازات فيتم العمل على اعتماد مؤشر الانطلاق الفعلي في انجاز البرنامج او المشروع
تم خلال السنوات القليلة الماضية وضع برامج لاهم الوحدات الصناعية الملوثة من قبل الوزارة وبعض المؤسسات العمومية الأخرى.

3. **تحديد أهم النقائص :**

المؤشر لا يمكن من إعطاء صورة واضحة على المجهودات الوطنية في مجال برمجة وإنجاز مشاريع لإزالة التلوث بالوحدات الصناعية الملوثة خاصة في علاقة بإنجاز المشاريع من قبل اطراف أخرى متدخلة وليست بالضرورة وزارة البيئة او المؤسسات التابعة لها.
اعتبارا وان الوزارة ليست المتدخل الرئيسي في وضع برامج إزالة التلوث بالوحدات الصناعية فانه من الصعب متابعة وتقييم تطور هذا المؤشر

*القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط و تتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

بطاقة مؤشـــرالآداء : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية

-رمز المؤشر : 1.2.1

- تسمية المؤشر : نسبة تقدم تنفيذ الإستراتيجيات و خطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية
- تاريخ تحيين المؤشر: سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها

2.تعريف المؤشر : هذا المؤشر يمكن من متابعة مدى تقدم إعداد و تنفيذ الإستراتيجات الوطنية و خطط العمل الوطنية ذات العلاقة بحماية التنوع البيولوجي و المنظومات الإيكولوجية و التي تندرج في إطار تعهدات تونس الدولية المنبثقة عن الإتفاقيات الدولية في مجال التصحر و التغيرات المناخية و التنوع البيولوجي و التي صادقت عليها الدولة التونسية و تعهدت بالعمل بها من تنفيذ مشاريع و أنشطة مختلفة

3.نوع المؤشر : مؤشر نشاط

4.طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:مؤشرغير مراعي للنوع الإجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة إحتساب المؤشر:احتساب نسبة تقدم كل استراتيجية

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الإدارة العامة للبيئة و جودة الحياة

4.تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر سنة2025: 80%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

*القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل(قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي....)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 1.2.1: نسبة تقدم الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية في مجال حماية التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية	نسبة	٪10	٪20	٪40	٪60	٪80

3.تحديد أهم النقائص:

هذا المؤشر لايمكن من تقييم مدى تأثير هذه الإستراتيجيات و خطط العمل على حماية التنوع البيولوجي

بطاقة مؤشر الآداء:عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي و كمحيط حيوي

رمز المؤشر: 2.2.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : المحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها

1. **تعريف المؤشر :**يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور المواقع الطبيعية بتونس التي يتم إدراجها ضمن شبكة النظم الزراعية ذات الأهمية العالمية وبالتالي تصنيفها كتراث طبيعي وزراعي عالمي و ذلك بهدف المحافظة على التراث الطبيعي الوطني و تنميته قصد النهوض بالتنمية المحلية لمتساكني المناطق المتاخمة للنظم الطبيعية التي تمثل إرثا وطنيا و عالميا.
2. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
3. **نوع المؤشر** : مؤشر منتوج
4. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**:. مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر :** احتساب المواقع المصنفة من قبل منظمة التغذية والزراعة كتراث طبيعي و زراعي عالمي بمقتضى شهادة تسند في الغرض .
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر*:** .6 مناطق(5 تراث عاملي و 1 محيط حيوي) سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الإيكولوجيا و الأوساط الطبيعية

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2.3.1: عدد المناطق المدرجة كنظم مبتكرة للتراث الزراعي العالمي و كمحيط حيوي	عدد	0	4	5	6	6

2 تحليل النتائج و تقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

-سنة 2021 : كان من المبرمج إدراج موقع كسرى بسليانة لكن نظرا للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا لم يتسنى القيام بالإجراءات اللازمة.

- سنة 2022 : سيتم إدراج كسرى كنظام زراعي للتراث العالمي الفلاحي و كذلك جبل السرج كمحمية محيط حيوي باليونسكو

-سنة 2023 سيم إدراج الشرافي بجزيرة قرقنة كنظام زراعي للتراث الفلاحي العالمي
-سنة 2024 : سيتم إدراج الجسور بالجنوب التونسي كنظام زراعي للتراث الفلاحي العالمي

تحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر يكون بالتعاون مع المنظمة العالمية للتغذية و الزراعة و ا المنظمة العالمية للتربية و العلوم و الثقافة اليونسكو وزارة الفلاحة و إتحاد الفلاحين و الجمعيات فلاحية مجامع التنمية الفلاحية

3 تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر مخصص لمناطق خاصة و محدودة من حيث العدد

بطاقة مؤشــر الآداء : نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة

-رمز المؤشر: ..1.3.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع اليه المؤشر:** ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة
2. **تعريف المؤشر:** نسبة تعكس مدى انخراط الجماعات المحلية (البلديات) وعدد 350 في مسار التخطيط التشاركي المحلي وهو مسار يتم إعداده من قبل جميع المتدخلين في التنمية المحلية بصفة تشاركية ويعكس حاجيات المدينة أو القرية من التنمية التي تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نشاط
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي :** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة إحتساب المؤشر:** عدد البلديات التي انخرطت وانتهت من إعداد وثيقة التخطيط التشاركي لتنمية مستدامة وتمت مصاحبتها مقارنة بالعدد الجملي للبلديات وهو 350 بلدية
2. **وحدة المؤشر :** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عدد** البلديات التي تمت مصاحبتها وانتهت من إعداد الوثيقة الخاصة بها
4. **تاريخ توفر المؤشر :**شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2025:** 16 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1 **سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر عدد **1.1.1**: نسبة البلديات التي تمت مصاحبتها في إعداد المخطط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (معدل 6 بلديات كل دفعة)	نسبة	% 10	% 10	% 12	% 14	% 16

2تحليل النتائج والتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تكمن قيمة هذا المؤشر في كونه يدل على مدى تمكن الجماعات المحلية والبلديات من امتلاك أدوات التخطيط التشاركي المحلي لتنمية تضمن المحافظة على الموارد المحلية وتستجيب لتطلعات المتساكنين

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:** نسق تطور المؤشر من سنة إلى أخرى بطيء نسبيا بسبب طول مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية المستدامة (5 مراحل هامة من التحسيس إلى التشخيص حتى إعداد الوثيقة والشروع في تنفيذها)

بطاقة مؤشــر الآداء : عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة

رمز المؤشر: 1 3 2

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1.الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

2.تعريف المؤشر : يعكس المؤشر المجهود الذي يبذل في سبيل التعريف بمسار التخطيط التشاركي المحلي على المستويات الجهوية والمحلية وفي دعم قدرات المعنيين بالتخطيط للتنمية المحلية وفي تبني الديمقراطية المحلية في تشخيص وتحديد حاجيات الجهة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر مجموع المشاركين في الدورات التكوينية على المستوى الوطني

2.وحدة المؤشر: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية في مجال التخطيط التشاركي المحلي لتنمية مستدامة

3مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب التكوين المكلف بإنجاز المهمة والإدارات الجهوية للبيئة

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5.القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2025 : 840

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات و إعداد الأدوات

III - **قراءة في نتائج المؤشر :**

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	ق م	تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 2.1.1: عدد المنتفعين ببرنامج دعم القدرات في مجال إرساء مسار التخطيط التشاركي المحلي للتنمية مستدامة	عدد تراكمي	0 (360)	120 (480)	120 (600)	120 (720)	120 (840)

2.تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاص بالمؤشر:

لبلوغ الهدف المحدد بالمخطط الخماسي للتنمية من حيث عدد المنتفعين على المستوى الجهوي والمحلي بدعم القدرات في مجال تملك ألية التخطيط المحلي التشاركي، يتم تنظيم 6 دورات تكوينية بكل من تونس وصفاقس وسوسة وباجة والقيروان وتوزر سنويا لتكوين قرابة 120 منتفع بالبرنامج موزعين على مختلف الولايات علما وأن المؤشر يراعي للنوع الاجتماعي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يعطي فكرة على جودة الدورات التكوينية

بطاقة مؤشــرالاداء: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة

1. رمز المؤشر:33.1.

I - **الخصائص العامة للمؤشر :**

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة

2-تعريف المؤشر : يتم سنويا التدخل في بعض المؤسسات التربوية وفق خطة مضبوطة من أهم عناصرها دعم قدرات المكونين في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة وتمكين المؤسسات التربوية من تجهيزات لترسيخ مبادئ استدامة التنمية.

3-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة اقتصادية و اجتماعية

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II - **التفاصيل الفنية للمؤشر :**

1.طريقة احتساب المؤشر عدد المؤسسات التربوية التي يتم التدخل فيها

2.وحدة المؤشر : نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة العامة للتنمية المستدامة والإدارات الجهوية للبيئة والتنمية المستدامة وبقية المؤسسات البيئية العاملة في مجالي التربية البيئية والتربية من أجل التنمية المستدامة وكذلك محاضر الاستلام النهائي للأشغال

4.تاريخ توفر المؤشر : شهر ديسمبر

5-القيمة المستهدفة للمؤشر: التدخل في 48 من المدارس المستدامة بحساب مؤسستين تربويتين بكل ولاية سنة 2025

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة مواكبة المسارات او إعداد الأدوات

III - **قراءة في نتائج المؤشر :**

1. سلسلة النتائج (الانجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 3.1.1: عدد المؤسسات التربوية المستدامة المنتفعة ببرنامج التربية من أجل التنمية المستدامة	عدد	410 (412)	410 (412)	48 (460)	48 (508)	48 (556)

2.تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاص بالمؤشر :

انطلق برنامج التربية من أجل التنمية المستدامة بشراكة مع وزارة البيئة البرتغالية ويتم تشريك المؤسسات التربوية المستدامة التي تم التدخل فيها منذ سنة 2005 إلى سنة 2020 والتي تبلغ مع موفي

سنة 2020، 412 مدرسة مستدامة عن مراحل لتمكينها من معدات الفرز الانتقائي وغيرها من التدخلات لترسيخ التنمية المستدامة في الوسط المدرسي. خلال سنة 2021 وبداية سنة 2022، تم في إطار تنفيذ برنامج التعاون مع دولة البرتغال استهداف المؤسسات التربوية والتدخل في 400 مدرسة مستدامة من بين 412 مؤسسة تربوية **منخرطة في الشبكة خلال السنوات الماضية** من خلال تركيز منظومة الفرز الانتقائي للنفايات بالوسط المدرسي ومتابعة حسن تنفيذ العملية في مرحلة التثمين والجمع مع المجتمع المدني المحلي.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

هذا المؤشر لا يهم إلا المدارس المنخرطة في شبكة المدارس المستدامة وبالتالي فهو لا يعطينا فكرة دقيقة عن كل المدارس.

بطاقة مؤشـــــر الآداء:نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

- رمز المؤشر : 4 .3.1

I - الخصائص العامة للمؤشر :

1-الهدف الذي يرجع اليه المؤشر : ترسيخ وتدعيم مقومات التنمية المستدامة
2-تعريف المؤشر : يمكن هذا المؤشر من قياس مدى تقدم إعداد مكونات خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الأخضر. فهو عبارة عن مقياس تأليفي يتراوح بين 0 و 1، وينقسم إلى ثلاث مستويات :

- مستوى عالي: 0,80 فأكثر،
- مستوى متوسط: بين 0,50 و 0,80،
- مستوى ضعيف: أقل من 0,50.

3-طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة
4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشرغير مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد الجملي = العدد 1 + العدد 2 + العدد 3 + العدد 4 + العدد 5
العدد 1 = درجة الترجيح المكونة الفرعية1 /100 * (نسبة التقدم المادي1)/100
العدد 2 = درجة الترجيح المكونة الفرعية2 /100 * (نسبة التقدم المادي2)/100
العدد 3 = درجة الترجيح المكونة الفرعية3 /100 * (نسبة التقدم المادي3)/100
العدد 4 = درجة الترجيح المكونة الفرعية4 /100 * (نسبة التقدم المادي4)/100
العدد 5 = درجة الترجيح المكونة الفرعية5 /100 * (نسبة التقدم المادي5)/100

2. **وحدة المؤشر :** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة
4. **تاريخ توفر المؤشر :** شهر ديسمبر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2025:** 85 % (مستوى عالي)
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج :** الإدارة العامة للتنمية المستدامة

III - قراءة فى نتائج المؤشر :

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025
المؤشر 4.1.1: نسبة تقدم تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر	نسبة	%80.2	%82	%83	%85	%85

2.تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاص بالمؤشر :

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على مكونات خارطة الطريق الوطنية للإنتقال للاقتصاد الأخضر التي اعدتها الإدارة العامة للتنمية المستدامة

3تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر يعتمد على التقييم الكيفي في مسألة درجات الترجيح التي تم ضبطها على مستوى الإدارة.

بطاقات مؤشرات قيس الآداء

لبرنـامج القيادة و المساندة

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية

رمز المؤشر :9 /1/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى إلتزام مختلف الهياكل الإدارية و المسؤولين و الأعوان في مختلف المستويات الهرمية بتطبيق القرارات و التوصيات التي تصدرها مختلف لجان القيادة في المستوى الإستراتيجي مثل لجنة قيادة المهمة و لجان قيادة البرامج و لجنة قيادة تركيز الرقابة الداخلية و غيرها من اللجان .بإعتبار دورها المحوري في متابعة تنفيذ و تقييم مختلف الخطط القطاعية و التدخلات و البرامج و التدابير ذات العلاقة بتحسين الحوكمة على مستوى المهمة .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d’ efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدل نتائج المؤشرات الفرعية =(مجموع نتائج المؤشرات الفرعية/ عدد المؤشرات الفرعية)

-المؤشر الفرعي1 : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الإصلاح الإداري = مجموع القرارات والتوجيهات المنفذة/مجموع القرارات والتوجيهات المتخذة(سنوي)

- المؤشر الفرعي 2: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة آداء البرامج(المذكورة بميثاق التصرف)(نفس طريقة الإحتساب)

- المؤشر الفرعي 3: : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة ومتابعة وتقييم أعمال وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف(نفس طريقة الإحتساب)

-المؤشر الفرعي 4: نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات للجنة قيادة الرقابة الداخلية(نفس طريقة الإحتساب)

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:محاظر جلسات لجان القيادة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[1]: 80 % سنة 2025

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس برنامج القيادة و المساندة

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
النسبة السنوية لتنفيذ قرارات و توصيات لجان القيادة القطاعية	نسبة سنوية	**%50**	**%65**	**%70**	**%75**	**%80**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر أخذا بالإعتبار للنسق الحالي لتنفيذ القرارات و التوصيات للجان القيادة مع السعي مستقبلا إلى تحسين هذه النسبة لإضفاء أكثر فاعلية و نجاعة على عمل هذه اللجان .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي فكرة عن القرارات العاجلة أو أكثر أهمية عن غيرها

بطـاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة

رمز المؤشر :9 /2/1

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :تحسين حوكمة المهمة

2.تعريف المؤشر: الغاية من إعتماد هذا المؤشر هو متابعة مدى تطور عدد الزائرين للمواقع الألكترونية العمومية التي تعرف بسياسات الوزارة و برامجها و أنشطتها و الأهداف التي تسعى لتحقيقها من سنة إلى أخرى بإعتبار أن تطور عدد الزائرين يعكس مدى نجاعة الخطة الإتصالية للوزارة و مدى ثقة المواطن و المجتمع المدني و الإعلام و القطاع الخاص بصفة عامة في المعطيات و البيانات المنشورة و يكرس مبدأ أساسي من مبادئ الحوكة الرشيدة و هو الشفافية و النفاذ إلى المعلومة كما يمكن المجتمع المدني و مجلس نواب الشعب و الإعلام بصفة عامة من متابعة و مراقبة و تقييم برامج الوزارة و مختلف أنشطتها و تدخلاتها و المشاريع التي تنفذها و مساءلة المسؤولين حول النتائج المحققة و حول كيفية إستعمال الأموال العمومية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): إحتساب عدد الزائرين للمواقع الإلكترونية الرسمية ولصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

2.وحدة المؤشر: نسبة سنوية%

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المواقع الإلكترونية الرسمية و صفحات التواصل الإجتماعي للمهمة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur): 30% سنة 2025

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
التطور السنوي لزيارة المواقع الإلكترونية العمومية للمهمة	نسبة % (عدد الزائرين)	%20	%20	%25	%25	%30

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر بالإعتماد على عدد الزائرين خلال السنة الحالية و السنوات السابقة

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي فكرة على عدد الزائرين الذين تفاعلوا مع المعلومات الواردة بالمواقع الإلكترونية الرسمية وعلى صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالوزارة .

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور

رمز المؤشر :9 /1/2

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يعكس فاعلية التصرف في موارد هام من موارد المهمة و البرامج و هي نفقات التأجير إذ يمكن من قياس الفارق بين النفقات المبرمجة و النفقات المستهلكة و دراسة أسباب الفوارق الموجودة حيث أن وجود فوارق كبيرة بين التوقعات و الإنجازات يعني بالضرورة وجود إخلالات على مستوى طريقة التصرف في الموارد البشرية و هذا يستدعي إتخاد تدابير لتحسين و تطوير طرق و مناهج التصرف في الموارد البشرية حتى نتمكن من تقليص الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الأجور .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية

2.وحدة المؤشر:نسبة مأوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب لتنفيذ الميزانية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2025: 2%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الفارق بين التوقعات والإنجازات على مستوى كتلة الأجور	نسبة مأوية	%3.5	%8	%3	%2	%2

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات هذا المؤشر على مدى متوسط بالإعتماد على معطيات السنوات الثلاث السابقة ،مع العمل على إبقاء هذا الفارق في حدود معقولة من خلال التحكم في كتلة الأجور.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر ذو صبغة محددة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأعوان الذين تم تكوينـهم في المجالات ذات الأولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)

رمز المؤشر :9 /2/2/

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ترشيد التصرف في الموارد البشرية دفعا للملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمانا للمساواة و تكافؤ الفرص بين جميع الفئات.

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قيس نسبة الأعوان من النساء و الرجال الذين تمكنوا من المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الوزارة في المجالات التي تم تحديدها بمقتضى منشور رئيس الحكومة. و بالتالي متابعة مدى إنجاز الحلقات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين بإعتبار أن التكوين يعتبر من الركائز الأساسية لتطوير قدرات الأعوان و مهاراتهم مما ينعكس إيجابيا على تحسين الآداء العام للمهمة و مزيد تحقيق النجاعة و الفاعلية في قيادة البرامج العمومية و هذا ينعكس على نوعية الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- إحتساب العدد الجملي للأعوان بالوزارة
-إحتساب عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية المبرمجة في مخطط التكوين السنوي
-ثم قسمة عدد الأعوان الذين تابعوا الدورات تكوينية على العدد الجملي للأعوان .

2.وحدة المؤشر:نسبة ماوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة و التكوين للدورات التكوينية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2025: 70%

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الموارد البشرية بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأعوان الذين تم تكوينهم في المجالات ذات اولوية (المواضيع المحددة بمنشور السيد رئيس الحكومة)	نسبة مأوية	%33	%60	%60	%65	%70

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر بالإعتماد على إنجازات الثلاث السنوات السابقة و السعي إلى تحسين هذه النسبة تدريجيا في حدود معقولة تتماشى مع الإمكانات و الموارد المتوفرة .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يحدد الفئات التي تلقت التكوين(الجنس،الفئة العمرية،الرتبة....)

بطـاقة مؤشر الأداء: الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات

رمز المؤشر :9 /1/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس الفارق بين التوقعات و الإنجازات على مستوى الميزانية و هو يمكن من متابعة تقدم تنفيذ الميزانية و مقارنة الإنجازات بالتوقعات و تحديد الفوارق المسجلة و تحليلها للبحث عن أسبابها و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للتقليص من هذه الفوارق .فإذا كانت الإنجازات تتجاوز تراخيص الميزانية فهذا يعد سببا رئيسيا في المساس من ديمومة الميزانية و يستدعي إتخاذ مل يلزم من إجراءات قصد إحترام تراخيص الميزانية .

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):

-إحتساب جملة النفقات المتوقعة : نفقات التصرف + نفقات الموارد البشرية + نفقات الإستثمار(ماعدى الأجور و نفقات التدخل المرصودة للمؤسسات)لسنة معينة

-إحتساب جملة النفقات المنجزة خلال سنة معينة

-إحتساب الفارق بين التوقعات و الإنجازات

- قسمة الفارق على التوقعات

2.وحدة المؤشر: نسبة %

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قانون المالية للسنة و منظومة أدب لتنفيذ و متابعة ميزانية الدولة

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur)سنة 2025: 10 %

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الفارق بين توقعات الميزانية و الإنجازات	نسبة سنوية	**%30**	**%20**	**%20**	**%10**	**%10**

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدة متوسط إعتمادا على الإنجازات الحالية مع العمل مستقبلا على التحكم في هذا الفارق و إبقائه في نسب معقولة خلال الفترة القادمة

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر يعطي فكرة إجمالية و عامة

بطـاقة مؤشر الأداء: كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد

رمز المؤشر :9 /2/3

I الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان ديمومة الميزانية و التصرف الأمثل في الموارد المالية للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة و المساندة

2.تعريف المؤشر: هذا المؤشر يمكن من قياس مدى فاعلية نفقات التسيير دون إعتبار كتلة الأجور و التي تتضمن نفقات اللوجستيك و الشراءات و إستهلاك الطاقة و غيرها من النفقات . هذا المؤشر يمكن من متابعة تطور كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد و العمل على إبقائها في نفس المستوى أو التقليص فيها لتحقيق الهدف المتمثل في فاعلية التصرف في الوسائل و الذي تحقيقه يتطلب العمل على تحقيق أهداف الآداء للبرنامج مع الاقتصاد في الوسائل المتاحة.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية التصرف (indicateur d' efficience de la gestion)

4-نوع المؤشر: مؤشر نشاط

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

IIالتفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule):
جملة نفقات التصرف دون احتساب الأجور / العدد الجملي للموارد البشرية للمهمة

2.وحدة المؤشر:معدل سنوي

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

4.تاريخ توفّر المؤشر :سنويا

5.القيمة المستهدفة للمؤشرسنة 2025: 21 أد

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التجهيزات و المعدات بالإدارة العامة للشؤون الإدارية و المالية

IIIقراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
كلفة التصرف بالنسبة للعون الواحد	معدل سنوي	14اد	14 أد	18 اد	18 أد	21 اد

2.تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات المؤشر على مدى متوسط إعتمادا على المعطيات الحالية و الإمكانات المتوفرة او التي يمكن توفيرها مع الأخذ بعين الإعتبار للإرتفاع المتوقع في مصاريف التسيير(تعريفات استهلاك الماء و الكهرباء ....) و الإجراءات المصاحبة للتحكم و الترشيد في استهلاك الموارد.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر لا يعطي رؤية دقيقة حول ترشيد الإستهلاك و حسن التصرف في الموارد

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين
في برنامج البيئة والتنمية المستدامة

بطاقة عدد 1 :الفاعل العمومي الديوان الوطني للتطهير

I. التعريف:

1.النشاط الرئيسي :حماية المحيط المائي (مواصفات سكب المياه بالوسط الطبيعي)

2.مرجع الإحداث:

القانون عدد 73 لسنة 1974 المؤرخ في 03 أوت 1974 و قد تمتّ مراجعة القانون المحدث للدّيوان بمقتضى القانون عدد 41 لسنة 1993 المؤرخ في 19 أفريل 1993 ليصبح المتدخل الرئيسي في ميدان حماية المحيط المائي و مقاومة مصادر التلوث.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والديوان الوطني للتطهير: جوان 2018

الإستراتيجية و الأهداف

1.الإستراتيجية العامة للديوان الوطني للتطهير:

تتنزل إستراتيجية الديوان الوطني للتطهير في إطار الاستراتيجية العامة للدولة والمساهمة الفاعلة في المجهود الدولي للمحافظة على البيئة والموارد والثروات الطبيعية للبلاد وتنميتها، والإيفاء بتعهداتنا الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا (NDC) المنبثقة عن إتفاق باريس للمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 وخاصة الهدف السادس منها المتعلق بضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. في إطار استراتيجية برنامج البيئة و التنمية المستدامة يساهم الديوان الوطني للتطهير في المحور الإستراتيجي :المساهمة في تحسين جودة الحياة بالوسط الحضري والريفي.

2.الأهداف الإستراتيجية:

تم ضبط الأهداف الاستراتيجية كما يلي:

- تدعيم وتأهيل منشات التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة
- تحسين نوعية المياه المعالجة بهدف تنمية إعادة استعمالها في كافّة المجالات التّنمويّة؛
- استعمال التكنولوجيات الحديثة والمقتصدة في الطاقة في مجال التّطهير؛
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم المشاريع والإستثمارات والبرامج التي ينفذها الديوان الوطني للتطهير والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات في ما يلي :

- برنامج تطهير 10 مدن متوسطة
- مشروع توسيع وتهذيب 19 محطة تطهير و130 محطة ضخ
- برنامج توسيع وتهذيب منشآت التطهير لحامية المتوسط (DEPOLMED)
- برنامج توسيع وتهذيب شبكات التطهير بالمدن المتبناة لـ 10 ولايات (بنزرت وزغوان وباجة وسليانة والكاف وجندوبة والقصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقبلي) "JICA"
- برنامج تطهير المدن الصغرى (أقل من 10 آلاف ساكن)
- برنامج تطهير المناطق الصناعية الصناعية
- المشروع المندمج لتحسين الوضع البيئي ببحيرة بنزرت
- برنامج تطهير المناطق الريفية –القسط الرابع-
- برنامج النجاعة في الطاقة

الميزانية على المدى المتوسط:

1.تقديرات الميزانية على المدى المتوسط(2023-2025)

تتكفل الدولة بتسديد أصل الدين وتمويل الاستثمارات عن طريق العمليات المالية للدولة وتساهم الدولة كذلك في نفقات التدخل العمومي بقيمة 19,8 مليون دينار سنة 2023، للتخفيض في العجز الحاصل في السيولة.

الوحدة: م د

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف	348,4	385	410	440	470
منها: -منحة بعنوان التأجير	0	0	0	0	0
-منحة بعنوان التسيير	0	0	0	0	0
ميزانية الإستغلال (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك					

لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)					
العمليات المالية للدولة (منحة بعنوان التطهير)	95	84	109	148,7	147,2
منحة التوازن	108	99,7	100,8	112	115
منحة التوازن في إطار لزمة			48,0		
القروض و الهبات		216	283	419,3	309,8
المجموع	**551,4**	**784,7**	**950,8**	**1120**	**1147**

بطاقة عدد2 الفاعل العمومي : وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي

I- التعريف :

1. **النشاط :**حماية الشريط الساحلي و المنظومات البيئية البحرية
2. **مرجع الإحداث :**القانون عدد 72 لسنة 1995 المؤرخ في 24 جويلية 1995
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة ووكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي:** جوان 2018 للفترة 2018-2020.

I I -الإستراتيجية و الأهداف:

1-الإستراتيجية :

تتمثل التوجهات الاستراتيجية لوكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي و التي تتوافق مع استراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: حماية المنظومات البيئية الساحلية و إحكام التصرف في هذه المنظومات

المحور الثاني: الرصد و المتابعة و المراقبة للمنظومات البيئية الساحلية

المحور الثالث: تثمين الواجهات البحرية الساحلية

2. الأهداف الإستراتيجية :

الهدف 1 : حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتأقلم مع التغيرات المناخية.
الهدف 2:تطوير المراقبة والتصرف في الملك العمومي البحري و تحسين جودة الحياة
الهدف 3:المحافظة على المنظومات البيئية الساحلية و التنوع البيولوجي في الشريط الساحلي

3.تدخلات الفاعل العمومي: تقديم أهم الإستثمارات والمشاريع التي ستتولى وكالة حماية و تهيئة الشريط الساحلي تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليها و المساهمة في تحقيق أداء البرنامج

-إنجاز دراسات و اقتناءات لمرصد الشريط الساحلي ب 13,8 م د ،

-إنجاز أشغال إستصلاح شاطئ القنطاوي ب5 م د،

-ترسيم مشاريع جديدة لحماية شواطئ أغير ، شط مامي و قرطاج إلى حلق الوادي من الإنجراف البحري بكلفة جملية تناهز 95 م د ،

-إعادة ترسيم مشروع إنجاز أشغال تثمين و استصلاح و تهيئة سبخة سليمان.

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط 2023-2025

(بحساب م د)

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف	**6,525**	**6,82**	**7,193**	**8,02**	**8,89**
منها: -منحة بعنوان التأجير	5 ,280	5 ,550	5,730	6 ,375	7 ,230
-منحة بعنوان التسيير	0,360	0,370	0,380	0,800	0,900
ميزانية الإستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)	**11,625**	**22,35**	**17**	**101,07**	**82,59**
المجموع	**18,15**	**29,17**	**24,193**	**109,09**	**91,48**

بطاقة عدد 3:الفاعل العمومي: الوكالة الوطنية لحماية المحيط

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي :المراقبة و المتابعة و الوقاية من التلوث

2.مرجع الإحداث :قانون إحداث عدد91 لسنة 1988 مؤرخ في 1988/08/2

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و الوكالة :2007-2009

II-الإستراتيجية و الأهداف :

- **1.الإستراتيجية:**

تساهم الوكالة الوطنية لحماية المحيط في تنفيذ توجهات و سياسات وزارة البيئة من خلال برنامج "البيئة و التنمية المستدامة"،
كما تندرج الأولويات الإستراتيجية للوكالة الوطنية لحماية المحيط ضمن توجهات المخططات التنموية و و الفصل 47 من الدستور الجديد الذي ينص على أن تضمن الدولة الحق في بيئة سليمة و متوازنة ، و تتمحور أولويات تدخّل الوكالة الوطنية لحماية المحيط حول المحاور التالية :

-مقاومة مصادر التلوث و الضرر و تدهور المحيط عبر تطوير آليات الوقاية من التلوث
-تعزيز المراقبة العلاجية لكل مصادر التلوث

- **2. الأهداف ا لإستراتيجية:**

الهدف 1:حماية الأوساط الطبيعية.
الأهداف الفرعية:
1-تحسين نوعية الهواء بالمناطق الحضرية:
2- مقاومة التلوث الصناعي بالأقطاب الصناعية الكبرى:
الهدف 2: تطوير الوعي البيئي و النهوض بالتربية البيئية.

3.تدخلات الفاعل العمومي:

من بين أهم البرامج التي تضطلع بها الوكالة الوطنية لحماية المحيط هي متابعة الأوساط الطبيعية، و تحسين نوعية الوسط الطبيعي عبر القيام بالأنشطة التالية:

- متابعة الوضعية البيئية للأوساط الطبيعية عبر شبكات مختصة (شبكة متابعة نوعية الهواء وشبكة متابعة الأوساط المائية و التربة) والحملات الميدانية.

- متابعة استدامة التنمية ونوعية الحياة عبر سلسلة من المؤشرات يشرف على تطويرها وتحيينها المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة.
- تنفيذ برنامج المتابعة العلمية لمنظومة إشكل.

-الإشراف على إنجاز برنامج القضاء على المواد المستنزفة لطبقة الأوزون (HCFC) في إطار اتفاقية فيينا و بروتوكول مونريال.

- تشخيص ورفع المخالفات البيئية بالاعتماد على المواصفات الوطنية طبقا لأحكام القانون المحدث للوكالة و كذلك الأمر عدد 2273-1990 بتاريخ 25 ديسمبر 1990 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للخبراء المراقبين التابعين للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

- ببرمجة وتنفيذ حملات مراقبة جهوية وقطاعية دورية لمدّة أسبوع من كلّ شهر بهدف تعزيز المراقبة البيئية خاصة بالجهات التي تشهد كثافة للأنشطة الملوثة
- تغطية القطاعات والأنشطة الأكثر تلويثا للمحيط
- قيس لملوثات الهواء من المصدر للمؤسسات ذات أولوية التدخل بكامل تراب الجمهورية
- كما يتم القيام خلال هذه الحملات بمتابعة دقيقة للأوضاع البيئية للأودية الاكثر هشاشة بالجهات
- القيام بتدخلات ترمي إلى مجابهة ظاهرة التصرف العشوائي في النفايات الخطرة وغيرها.
- مراقبة التلوث الصناعي وتجهيزات المعالجة والتطهير قصد ضبط مصادر الإزعاج والإخلال بسلامة البيئة وبجودة حياة المواطن.

و تخص المراقبة :

- مراقبة القطاعات ذات النشاط الموسمي،
- رفع المخالفات البيئية،
- متابعة الالتزام بالاتفاقيات وعقود البرامج،
- متابعة الشكايات البيئية،
- التدخل في حالات حوادث التلوث.

- تتدخل الوكالة في حالة معاينة مخالفة بيئية حرّر في شأنها محضر مخالفة ثمّ تمّت بشأنها عملية صلحيه مع الوكالة، بطلب المؤسسة أو تبعا لمطلب مباشر منه. وتقوم الوكالة بالإحاطة الفنية بالصناعيين لإزالة التلوث ورفع المخالفة

- كما تقوم الوكالة بدراسة ملفات صندوق إزالة التلوث وتقييم دراسات الحد من التلوث التي يتقدم بها الصناعيون لتسوية الوضعية البيئة لمؤسساتهم. حيث تقوم الوكالة بالتقييم والمصادقة على الدراسات الفنية لإزالة التلوث أو الحد منه والتي يتم إيداعها من قبل الصناعيين بصفة طوعية لتركيز معدات للحد من التلوث أو في إطار تنفيذ اتفاقيات

لإزالة التلوث انجرت عن جلسات الصلح مع الوكالة، بخصوص محاضر المخالفات البيئية المرفوعة ضدهم أو للإنخراط في منظومات للجودة.

- تنفيذ برنامج القافلة البيئية داخل المؤسسات التربوية.
- تنشيط نوادي البيئة داخل المؤسسات التربوية ودور الثقافة والشباب.
- القيام بدورات تكوينية لفائدة المربين والجمعيات ومنشطي نوادي البيئة ورجال الاعلام.
- تنظيم مسابقات وطنية في مجال التربية البيئة.
- إعداد أدوات ووسائل بيداغوجية في مجال التربية البيئية.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط(2023-2025):

(بحساب م .د)

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف	**17,677**	**18,930**	**19,340**	**19,540**	**19,750**
منها:					
-منحة بعنوان التأجير	14,654	15,800	15,850	16,020	16,020
-منحة بعنوان التسيير	2,723	2,750	1,540	3,020	3,180
ميزانية الإستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)	**0,751**	**1,200**	**1,500**	**3,415**	**3,365**
المجموع	**31,519**	**21,931**	**20,840**	**23,501**	**23,473**

بطاقة عدد 4 الفاعل العمومي: الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات

I- التعريف :

1.النشاط الرئيسي: التصرف في النفايات

2.مرجع الإحداث : الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرّخ في 22 أوت 2005 والمنقح بالأمر الحكومي عدد 603 لسنة 2017 المؤرخ في 16 ماي 2017

3.تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات:
تمت المصادقة على عقد أهداف الوكالة للفترة 2018-2020 خلال شهر ماي 2019

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الإستراتيجية:

تتمثل التوجهات الإستراتيجية لوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تتوافق مع إستراتيجية البرنامج في المحاور التالية:

المحور الأول: تطوير أليّات ووسائل التصرّف المستدام في النفايات المنزليّة المشابهة:

المحور الثاني: إرساء ودعم انتقال مرن ومستدام نحو تركيز منشآت رسكلة وتثمين النفايات؛

المحور الثالث: دعم قطاع التصرّف في النفايات الصناعيّة والخاصّة وترشيد استغلال منشآت التصرّف فيها.

2.الأهداف الإستراتيجية:

هدف البرنامج هو تطوير وتحسين القدرات والمنظومات لمعالجة وتثمين النفايات عبر المعالجة المثلى للنفايات القابلة للرسكلة والتثمين. وتعمل الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات على تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الخصوصية التالية:

- معالجة النفايات المنزلية والمشابهة عن طريق تقنية الردم وذلك باستغلال الامكانيات المتاحة في انتظار الانتقال نحو التثمين

-تطوير وتدعيم منشآت المعالجة والتثمين عبر إنجاز وحدات التثمين

- تقليص النفايات من المصدر: عبر التشجيع على التثمين والرسكلة بتطوير المنظومات المحدثة وإحداث منظومات جديدة

- ضمان التصرف الملائم في النفايات الصناعية والخاصة

3.تدخلات الفاعل العمومي:

تتمثل أهم الأنشطة التي تنفذها الوكالة الوطنية للتصرّف في النفايات والتي تساهم مباشرة في بلوغ النسب المرتقبة للمؤشرات فيما يلي:

1- إنجاز وحدات معالجة النفايات (المصبات المراقبة) ومراكز التحويل
2- توسعة المصبات المراقبة
3- غلق واعادة تهيئة المصبات العشوائية
4- تطوير منظومات قائمة ووضع منظومات جديدة للتشجيع على تثمين النفايات ورسكلتها
5- تأهيل وحدات معالجة النفايات الصناعية والخاصة

تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

III-الميزانية على المدى المتوسط:

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف	**133 785**	**142 368**	**164 534**	**173 718**	**181 742**
منها: -منحة بعنوان التأجير على الحسابات الخاصة	20 840	22 913	23 142	23 374	23 607
-منحة بعنوان التسيير على الحسابات الخاصة	3 488	3 740	3 777	3 815	3 853
ميزانية الإستغلال)	**7 096**	**29 500**	**42 730**	**22 303**	**22 972**
القروض الخارجية الموظفة	3 000	7 000			
المجموع	**140 881**	**171 868**	**207 264**	**196 021**	**204 714**

بطاقة عدد 5 الفاعل العمومي: مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة

I-التعريف :

1.النشاط الرئيسي: مواكبة التطورات والتجديد في كل المجالات البيئية من تكنولوجيات والتقنيات ومنظومات وبحوث لأقلمة ونقل التكنولوجيا حسب الحاجيات الخصوصية وتشجيع الابتكار عبر مصاحبة بعث المؤسسات البيئية المجددة

2.مرجع الإحداث: أحدث مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 1996 بموجب القانون عدد 25 لسنة 1996 المؤرخ في 25 مارس 1996 وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية يخضع لإشراف وزارة البيئة.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

6 جويلية 2018 للفترة 2018-2020

II- الإستراتيجية و الأهداف :

1.الإستراتيجية:

مواكبة التطورات والتجديد في كل المجالات البيئية من تكنولوجيات والتقنيات ومنظومات وبحوث واستحثاث نسق نقل التكنولوجيا وبعث المؤسسات المجددة
يسعى المركز الى إنجاح تحسين تموقعه واحكام إنجازه لمهامه الأساسية وخاصة منها التحويل والتجديد التكنولوجي في الميدان البيئي من أجل المساهمة في تركيز التكنولوجيات الجديدة لمعالجة الإشكاليات البيئية ومساندة الفاعلين من صناع القرار وصناعيين وسلطة محلية ومجتمع مدني وخبراء وأكاديميين للنهوض بالقطاعات في إطار المساهمة في ترسيخ مسارات التنمية المستدامة .

2-الأهداف الإستراتيجية:

يساهم مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة في تحقيق أهداف برنامج البيئة والتنمية المستدامة عموما ومن اهمها ترسيخ مقومات التنمية المستدامة والانتقال نحو اقتصاد أخضر، وذلك عبر نقل و أقلمة التكنولوجيات الخضراء للاستجابة للإشكاليات البيئية والنهوض بالمهن الخضراء.

3-تدخلات الفاعل العمومي:

تقديم أهم الإستثمارات و المشاريع التي سيتولى الفاعل العمومي تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه و المساهمة في تحقيق أداء البرنامج :

- مشروع التطهير الريفي وتبني تكنولوجيات جديدة للمعالجة بإعتماد النباتات المائية
- مشروع CUBATI مشروع ثقافة جودة البناء: البحث والابتكار والعمل من أجل الاستدامة
- -تنفيذ مشروع TOUMALI تركيز منظومات تصرف ناجعة ومجددة في مجال التصرف في نفايات البلاستيك
- تنفيذ المشروع الإقليمي INTEX " الممارسات التجارية والنماذج الاقتصادية المبتكرة في سلسلة قيمة منتوجات قطاع النسيج مشروع مساندة الجهات الفاعلة المحلية من أجل التصرف المندمج في الموارد المائية في القطاع الصناعي
- المساندة للمؤسسات عبر تدعيم القدرات التحليلية للمخابر بالتجهيزات اللازمة و التقنية .
- مشروع SWITCHMEDفي مجال "النهوض بالاستثمار الإيكولوجي والانتقال نحو الاقتصاد الدائري بتونس
- تنفيذ مشروع دعم ريادة الأعمال المستدامة والدائرية بالجهات Décentralisation
- تنفيذ مشروع تعزيز ريادة الأعمال المستدامة في قطاع الاقتصاد الأزرق في تونس ECONOMIE BLEUE
- تركيز منظومة يقظة تكنولوجية :إتمام الدراسة ومواصلة تركيز البنية التحتية والمنظومات الاعلامية الخاصة بها

III-الميزانية على المدى المتوسط:

1-تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف	**4,639**	**5,305**	**5,383**	**5,454**	**5,531**
منها: -منحة بعنوان التأجير -منحة بعنوان التسيير	3,628	4,060	4,103	4,134	4,174

	0,025	0,100	0,100	0,100	0,100
ميزانية الإستثمار (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و دعم الإستثمار في المشاريع و البرامج التنموية و كذلك لتسديد القروض و التوازن المالي و تطوير و إعادة هيكلة المؤسسة)					
	1,250	**1,210**	**1,410**	**17,120**	**10,815**
المجموع	**5,889**	**6,515**	**6,793**	**22,574**	**16,346**

بطاقة: إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

لقد اكدت عديد الإتفاقيات الدولية على الإعتراف بحق المرأة في حماية االبيئة، من ذلك قمة ريو للبيئـــة و التنمية المستدامة 1992، و التي أكدت على مركزية مشاركة المرأة الكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، كما تم الإعتراف بأهمية المساواة و تمكين المرأة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012 .

كما تناول برنامج عمل بيجين بشان المساواة بين الجنسين لسنة 1995 القضية البيئية بإعتبارها إحدى القضايا التي تهم تمكين المرأة .

كما ادمجت مقاربة النوع الاجتماعي في مسار المفاوضات بشأن تغير المناخ لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ منذ سنة 2001 بدعم من الحركات النسوية و منذ ذلك الحين أصبح النوع الاجتماعي بندا دائما في جدول أعمال مؤتمرات الدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ .

و إكتسبت مقاربة النوع الاجتماعي أهمية بإدراجها في إتفاق باريس للمناخ ضمن ديباجة الاتفاق و محتواه .

بالإضافة إلى خطة سينداي 2015-2030 للحد من مخاطر الكوارث التي شددت على أهمية إتباع نهج وقائي ،يركز بشكل أكبر على الإنسان .

و إعتمدت سنة 2017، أول خطة عمل مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي في الغيرات المناخية في مؤتمر الأطراف الثالث و العشرون للمناخ .

كما أقر مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ سنة 2019 بمدريد برنامج عمل ليما المعزز حيث تمت دعوة البلدان الأطراف في الإتفاقية إلى إعتماد اطر إستراتيجية وطنية تدمج مقاربات النوع الاجتماعي في السياسات المناخية .

كما أقرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة سنة 2022 ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين جميع النساء و الفتيات في سياق السياسات و البرامج في مجالات تغير المناخ و الحد من المخاطر البيئية و الكوارث .

أما إتفاقية التنوع البيولوجي فقد أكدت على أهمية إدماج حقوق المرأة في الحفاظ على التنوع البيولوجي و الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية .كما انها إعتبرت مشاركة المرأة أمرا حيويا لتحسين فعالية إستخدام الموارد و إدارة البرامج البيئية .

و بإعتماد الدول لأهداف التنمية المستدامة الجديدة لعام 2030 يقر العالم مرة أخرى بأهمية دور المرأة في التنمية المستدامة. فلا تنمية إجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين و القضاء على كافة أشكال التمييز و لا إستدامة بيئية دون دور فاعل للنساء كرائدات أساسيات للتغيير .

اما على الصعيد الوطني فقد حرصت الدولة التونسية على تفعيل إلتزاماتها الدولية على المستوى الوطني من خلال وضع خطط وطنية وإطار تشريعي ومؤسساتي ملائم .

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الإجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الإلتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيه السياسات العمومية والميزانيات في هذا الإتجاه. وتعد بذلك مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية.

وتعتبر مهمة البيئة فاعلا هاما في تنفيذ أثار هذه الخطة الوطنية. حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من **الأثر الأول** المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات و**الأثر الثاني** المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، إضافة إلى **الأثر الرابع** المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ وكذلك **الأثر الخامس** المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي.

كما إعتمدت تونس الخطة الوطنية للنوع الاجتماعي و التغيرات المناخية سنة 2022 و ذلك من أجل تعزيز الصمود و الحد من لآثار التغيرات المناخية و ذلك بتعزيز دور النساء و الرجال و كل فئات المجتمع كفاعلين في مجابهة التغييرات المناخية في إطار مقاربة النوع الاجتماعي المندمج .

كما أتخذت الدولة التونسية عديد الإجراءات التي تتعلّق بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي والتغييرات المناخية ضمن السياسات العمومية والبرامج والمشاريع من خلال التوجهات الرئيسية لإعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 ومخطط التنمية 2023-2025 .

للمرأة دور هام في حماية البيئة و الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية كما تلعب المرأة دورا حاسما في جهود الإستجابة و التكيف و التخفيف من حدة التغيرات المناخية .و لتمكين المرأة من القيام بهذا الدور يتوجب العمل على المحورين التاليين :

المحور الأول : ضمان تشريك فاعل للمرأة في العمل البيئي

ضمان مشاركة فعالة للمرأة في صنع السياسات و إعداد المخططات و الإستراتيجيات ذات الصلة بحماية البيئة و إستدامة التنمية . و منح الفرصة للنساء للمساهمة في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالتصور و التخطيط و التنفيذ و التقييم للمشاريع البيئية و في تحديد الحاجيات في مجال المرافق و الخدمات البيئية مع الأخذ بعين الإعتبار لخصوصية مشاكلهن عند تصميم و تنفيذ المشاريع البيئية . و التشجيع على صياغة مشاريع لفائدة النساء و مشاريع تدار من قبل النساء في المجال البيئي و على الإستخدام الفعال للمعارف و الإبتكارات و الممارسات للنساء في المجتمعات الريفية في مجال حماية البيئة من التلوث.

وضع آليات قصد الزيادة في نسبة النساء اللواتي تساهمن في إعداد وصياغة و تبني و تنفيذ سياسات و برامج التصرف في الموارد الطبيعية و حماية البيئة و المحافظة عليها .

- تشجيع الهيئات و المؤسسات الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية و العلمية على الإهتمام بقضايا تدهور البيئة و الإنعكاسات المنجرة عنها على النساء .

المحور الثاني : ضمان التمكين للنساء في المجال البيئي

تيسير ولوج النساء العاملات في القطاع الفلاحي إلى التعليم و التكوين و الخدمات التجارية و كذلك التقنيات التي تحافظ على البيئة من أجل تدعيم و تقوية دورهن و خبرتهن العملية في ميادين التصرف في الموارد الطبيعية و المحافظة على التنوع البيولوجي .

و إزالة كل العوائق التي تحول دون مشاركة كاملة و حقيقية للنساء في التنمية المستدامة والولوج إلى الموارد و التحكم فيها على قدم المساواة مع الرجل.

و العمل على تشجيع مشاركة النساء و الإنخراط في القطاعات الخضراء كرائدات أعمال و عاملات من خلال تزويدهن بالمعلومات و التدريب و التقنيات ذات الصلة و التمويل و الحوافز الجبائية .

والتشجيع على تعليم النساء و الفتيات في المجالات و الإختصاصات ذات الصلة بالوسط الطبيعي بطريقة تمكنهن من صياغة خيارات و مقترحات في المجال الإيكولوجي. من أجل تصرف و إستعمال رشيد للموارد و النظم الطبيعية .

و نؤكد أن مشاركة المرأة ستمكنها من أن تسهم إسهاما أكثر كفاءة في إستخدام الموارد الطبيعية و الحد من النفايات و الممارسات و المواد الضارة بالبيئة و هي الأمور التي تفضي في مجملها إلى تحقيق نتائج إقتصادية و صحية أفضل لهن و لأسرتهن و لمجتمعاتهن.

II- البرامـــــــج

البرنامج 1 :البيئة و التنمية المستدامة

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية

إن تدهور البيئة و تقلص الموارد الطبيعية و التلوث تؤثر بشكل مختلف على الرجال و النساء فلقد أشارت عدة دراسات إلى أن المرأة تعاني أكثر من الرجل من أثار المخاطر البيئية و الصحبة جراء عدم المساواة بينها وبين الرجل والتوزيع غير العادل للأدوار والموارد والسلطات.

فالمرأة في اغلب الحالات هي أقل توعية ومعرفة بالأخطار الكامنة والناجمة عن التلوث البيئي ذلك لأنها تحظى بتعليم أقل من الرجل خاصة في الأرياف ؛ وغالباً ما تفتقر المرأة إلى التمتع بالسلطة للمطالبة بحقوقها الاقتصادية و الاجتماعية و الحق في بيئة نظيفة خالية من التلوث و جودة حياة أرقى ، ويعود ذلك إلى وضع ومكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا، والتي أفرزتها الثقافة السائدة في المجتمع.

كما أن التهديدات البيئية تزيد من ضغوط العمل والوقت لدى المرأة، وذلك بسبب الهجرة البيئية، ونتيجة لذلك فإن المرأة في الريف تأخذ علاوة على عبء العمل الثقيل الذي تؤديه في تنفيذ مهامها المنزلية و إدارة الموارد الطبيعية، دور الرجل الغائب في المجتمع.

وغالبا ما يكون تأثير الجفاف وندرة المياه على المرأة بشكل أكثر خطورة مقارنة بالرجل خاصة في المناطق الريفية، ذلك لأن مسؤولية الحصول على المياه تكون على عاتق المرأة التي تعامل بشكل غير متساو مع الرجل ذلك ان جلب المياه ونقلها يستنفذ الوقت ويشكل عبئًا ثقيلا على المرأة، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة المرأة وكثيرًا ما يتعرضن للعنف الجنسي.

كما يؤثر تلوث الهواء على المرأة الحامل بسبب استنشاق كميات كبيرة من غاز أول أكسيد الكربون الذي ويؤدي إلى انخفاض مستوى الأكسجين الذي يؤثر على وزن الجنين ويؤدي إلى زيادة معدل الوفيات قبل الولادة وتدمير الدماغ .

كما أن تعرض المرأة لآثار التلوث الكيميائي يؤدي للعقم والإجهاض التلقائي وولادة الطفل ميتا، ووفيات حديثي الولادة، والعديد من الأمراض التي تصيب الأطفال .

ويتضاعف خطر التهديدات البيئية عندما يترافق مع تداعيات الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية إذ تهدد سبل العيش وتفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي، ويتفاقم عدم التكافؤ بين الجنسين حيث تضطر المرأة إلى تولي الجزء الأكبر من الأعباء، بالإضافة إلى دورها التقليدي في العمل الإنجابي.

كما أن المخاطر البيئية تقلل من فرص القضاء على الفقر كما أنها تعرض الفقراء للخطر ، حيث أوضحت الدراسات العلمية في جميع أنحاء العالم أن الفقراء هم أول من يتأثر بالتدهور البيئي، بحيث يعتبر الفقراء الأقل قدرة على الاستجابة .

2- الإشكاليات ذات الأولوية

فالنساء أكثر تضررا من تغيرات المناخ من الرجال كما أن الفقراء هم الأكثر تأثرا بتغير المناخ وأغلب الفقراء هم من النساء. ان الفقر هو عامل من العوامل التي تجعل من الصعب التأقلم مع تغير المناخ بالإضافة الى كون النساء يتحملن الأعباء المنزلية.

إن الخسائر والأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية كبيرة بالنسبة للنساء وهذا يفسر بعدة عوامل.

وصول النساء و الفتيات المحدود إلى الموارد و الخدمات الاقتصادية يزيد من إمكانية تضررهن من الآثار الناجمة عن الأعاصير و الفياضانات و موجات الجفاف و هو ما يؤثر في سبل عيشهن و أمنهن الغذائي .

الوضعية الإجتماعية للنساء يجعلهن أكثر هشاشة تجاه تغير المناخ ،كما أن قدرتهن على التأقلم والصمود محدودة نتيجة للقيم الإجتماعية السائدة.فالوضعية الإجتماعية وأدوار النساء تؤثر على قدرتهن على الصمود فهن من في الغالب الاتي تتحملن مسؤولية الأعباء المنزلية وتوفير الغذاء للأسرة والتزويد بالماء وكل وسائل العيش وكل هذه العناصر تتأثر مباشرة بتغير المناخ. كما ان النساء أقل وصولا للمعلومات وأقل قدرة على الحركة و الأقل حصولا على التكوين والتعليم.

إن صحة النساء تتأثر مباشرة نتيجة ارتفاع حرارة الطقس الناتجة عن تغير المناخ خاصة على مستوى سوء التغذية والصحة الجنسية والإنجابية.

فالنساء الحوامل أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ حيث أثبتت الدراسات ان الحرارة المرتفعة تؤثر على الولادات(قبل الوقت) و تكون هده التأثيرات أكثر حدة بالنسبة للنساء الاتي ينتمين الى فئات اجتماعية ضعيفة ومهمشة . كما ان النساء الحوامل والمرضعات هن أكثر عرضة لخطر ولادة طفل قليل الوزن خاصة في المناطق الريفية.

ان تغير المناخ تترتب عليه كذلك زيادة العنف المبني على النوع الاجتماعي كالإغتصاب و الإعتداءات الجنسية والعنف المنزلي و الزواج القصري والإتجار بالبشر تتفاقم هذه الظواهرعند حصول كوارث طبيعية و حصول الهجرة للسكان.

وقد أثبتت الدراسات أن النساء الاتي يتنقلن الى مناطق أخرى نتيجة الكوارث الطبيعية يتعرضن أكثر الى خطر العنف المبني على النوع وخاصة العنف المنزلي علما أن أكثر الأشخاص الذين يتم نقلهم نتيجة تغير المناخ هم من النساء والأطفال.

وباعتبار أن النساء هن المكلفات بالعناية بالأطفال وكبار السن فان مغادرة المنزل تصبح أكثر صعوبة اضافة الى ذلك فان النساء والفتيات يجب أن يقطعن مسافات طويلة للبحث عن الغذاء والماء والحطب للطهي بسبب ندرة المواد, هذه المسافات وصعوبة هذه المسافات تزيد في الأخطار التي تتعرض لها النساء .

3-الهدف الإستراتيجي : زيادة قدرة النساء على الصمود تجاه التغيرات المناخية

تحقيق هذا الهدف يكون عبر مجموعة من الآليات تتمثل في :

-تشريك المرأة في صنع القرار :

إن تشريك النساء في التخطيط ، و في عمليات صنع القرار المتعلق بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ و الاسترشاد بمعارفهن في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ يجعل المجتمعات تتكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ ويفضي ذلك إلى حلول أكثر فعالية وإجمالا وشمولية.

-التمكين الاقتصادي و الاجتماعي للنساء :

التمكين الاقتصادي للنساء لا يفيد النساء فحسب بل يفيد أيضا أسرهن ومجتمعاتهن. فالتمكين الاقتصادي للنساء يزيد المداخيل وينوعها، ويحمي من الصدمات المالية والأزمات البيئية. ومع تحسين القدرة على الوصول إلى المدخلات والمعرفة بالممارسات الذكية مناخيا، تصبح النساء المتمكنات أكثر استعدادا لحماية الموارد الطبيعية ومنع تدهور الأراضي.

و تشجيع ريادة الأعمال النسائية و تطوير قدرات القيادية للمرأة في الأنشطة الاقتصادية الخضراء و تثمين نتائج البحوث العلمية في تونس و تطوير التطبيقات التكنولوجية لجابهة تغير المناخ .

وتلبية الاحتياجات العملية للنساء من خلال تحسين معارفهن ومهاراتهن التقنية وزيادة قدرتهن على الوصول إلى الأصول.

و تدريب النساء على الممارسات الزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ و تعزيز مهرات القيادة والتفاوض لدى النساء لكي يصبحن مفاوضات في مجال تغير المناخ .

- تقليل أعباء العمل للمرأة:

تتحمل النساء خصوصا الريفيات العبء الأكبر من المسؤوليات، سواء في المزارع أو المنازل، دون الحصول على تعويض مقابل عملهن. وتترك هذه الأعمال اليومية للنساء القليل من الوقت أو الطاقة لإنماء مشروع تجاري أو المشاركة في صنع السياسات .

و بالتالي لا بد من تمكين النساء من التقنيات التي تقلل الوقت والجهد اللازمين لأداء الأعمال اليومية الشاقة .

-وضع سياسات مناخية تراعي النوع الاجتماعي:

وضع سياسات و إجراءات مناخية تراعي المساواة بين الجنسين في مجالات الزراعة و الغابات و صيد الأسماك و الثروة الحيوانية .و إدماج المساواة بين بين الجنسين و تمكين المرأة في سياسات و برامج التكيف مع التغير المناخي و التخفيف من لآثاره.

الهدف : زيادة قدرة النساء على الصمود تجاه التغيرات المناخية .					
المؤشرات	الوحدة	تقديرات *2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نسبة تقدم تنفيذ خطة العمل القطاعية للنوع الاجتماعي و التغيرات المناخية في قطاع البيئة.	**نسبة**		**%10**	**%20**	**%30**

المؤشر المقترح هو مؤشر نشاط سيمكننا من متابعة تقدم تنفيذ الخطة الوطنية للنوع الاجتماعي و التغيرات المناخية التي صادقت عليها الحكومة و التي سيوكل تنفيذها لمختلف القطاعات و المتدخلين .و بإعتبار ان وزارة البيئة هي اهم شريك و متدخل و مساهم في تفعيل الخطة و تجسيمها على أرض الواقع فإن هذا لمؤشر سيمكن من التأكد من مدى تقيد الوزارة بهذه الخطة و تنفيذ الإلتزامات التي تعهدت بها من خلال مختلف الأنشطة المبرمجة في إطار هذه الخطة على مدى الثلاث سنوات القادمة و إلى غاية سنة 2030 .بإعتبار ان التقدم في تنفيذ الخطة سيمكن من تقليص الفوارق و ضمان المساواة بين الجنسين في مجال التكيف مع تغير المناخ و التخفيف من آثاره .

- خطة العمل :

لقد تم ضبط خطة العمل لفترة 2023 -2023 تتضمن مختلف الأنشطة و الأعمال التي سيتم تنفيذها في إطار البرنامج المعني بهدف التقليص من الفوارق المسجلة بين الجنسين في مجال مجابهة التغيرات المناخية و بالنسبة لسنة 2023 سيتم تنفيذ الأنشطة التالية :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة
زيادة قدرة النساء على الصمود تجاه التغيرات المناخية .	نسبة تقدم تنفيذ خطة العمل القطاعية للنوع الاجتماعي و التغيرات المناخية في قطاع البيئة.	**% 10**	-اعداد دراسة قطاعية لتحليل النوع الإجتماعي في سياق تغير المناخ بتونس فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية المناخ . -اعداد دراسة لتقييم قدرات الأطراف المتدخلة في تنفيذ سياسة مناخية تراعي الفوارق بين الجنسيين -تنفيذ دورات تدريبية وفقا للموضوعات ذات الأولوية بشأن سياسات المناخ التي تراعي الفوارق بين الجنسين -تنظيم دورات تكوينية لأعضاء اللجنة القطاعية للنوع الإجتماعي بالوزارة -اجراء دراسة لتطوير المؤشرات المختارة في الخطة لتقييم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمناخ	**ميزانية الدولة**

III - الإشكاليات والمقترحات

إن الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تتطلب تغيير في وجهات النظر و في الممارسات ، إن أهم تحد هو دعم هذه المبادرة و مواصلتها في الزمن و تتمثل أهم العوائق أمام هذا التمشي في :

- عدم توفر معطيات واحصائيات كافية حسب الجنس statistiques genrésتمكن من تحليل مفصل للمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في قطاع البيئة .
- الخبرة المحدودة في مجال تحليل النوع الإجتماعي و إدراج النوع في الميزانية و نقص الموارد البشرية التي لديها الكفاءة و الخبرة في هذا المجال .
- عدم نجاعة أنظمة التخطيط و البرمجة المعتمدة في الإدارة و التي لا تراعي منظور النوع الاجتماعي في مختلف مراحل التخطيط .
- غياب التحسيس والتوعية في مجال ادراج النوع الإجتماعي بمخططات التنمية والسياسات الوطنية والقطاعية.

- ضعف إنخراط الإطارات العليا في تمشي النوع الاجتماعي مما يجعل من الصعب وضع هذا التمشي حيز التنفيذ.
- إن أهم تحد يواجه الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي هو تغيير العقليات و الممارسات و كيفية رؤية الأشياء إذ أنه لا يمكن تغيير الممارسات و المواقف المتوارثة لمآت السنين بين يوم و ليلة.